الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨٣
المعقودة يوم الجمعة
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك: مشروع القرار (A/48/L.50)

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إحدى أكبر المآسي في العصر الحديث لا تزال تتكشف في جمهورية البوسنة والهرسك الفتية. ولا تزال تلاحقنا صور الموت والدمار الصارخة، والمعاناة التي لا تطاق التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء الذين شردتهم ممارسة التطهير العرقي البغيضة. أما الآمال في تحقيق سلم دائم فقد تحطمت المرة بعد المرة، واتفاقات وقف إطلاق النار الواهية بين الأطراف المتعادية مزقتها أصوات إطلاق النار المألوفة، الأمر الذي يبدو أنه خيب أمل المجتمع الدولي في تحقيق المصالحة.

لذلك، وبشعور من الحزن العميق والقلق إزاء مستقبل دولة مستقلة وذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، أتكلم هنا اليوم معربا عن كرب الهند حيال حقيقة أن السلم لا يزال وهما في جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد بذلت عدة محاولات لحل الأزمة في البوسنة والهرسك، ولكن يبدو أن اختلافات رئيسية لا تزال قائمة فيما يتعلق بالحدود، والوصول الى البحر، والضمانات من أجل السلم، ومركز سراييفو، بل وحتى ما هو أساسي بدرجة أكبر، أي قابلية الاتحاد ذاته للحياة.

إزاء هذه الخلفية المتفاوتة، كان القرار الذي اتخذته الأطراف المتحاربة في البوسنة والهرسك بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، القاضي باستئناف المفاوضات فورا على أساس خطة عمل تقدم بها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الإثنا عشر، تطورا مشجعا طال انتظاره. ومن المؤسف أن آخر جولة من المحادثات التي جرت في جنيف لم تسفر عن أية نتائج ملموسة، باستثناء الاتفاق على وصول القوافل الانسانية. وإذا كانت هذه المحادثات قد حققت شيئا، فقد ألقت مزيدا من الضوء على الطريق المسدود والثغرة الواسعة في المواقف المختلطة، وغالبا المبهمة، التي تتخذها الأطراف.

لقد كان بالإمكان تجنيب الشعب البوسني المزيد من المعاناة في فصل الشتاء القاسي المقبل، لو اتخذ زعماء أطراف الصراع الخطوات الجريئة الضرورية لإحلال السلم في هذه الأرض. ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل أمام جميع الشعب في يوغوسلافيا السابقة ولإعادة إرساء العلاقات السياسية والاقتصادية الطبيعية مع المجتمع الدولي، والتركيز على الأعمار الاجتماعي والاقتصادي.

والهند ما فتئت تؤكد على الحاجة الملحة الى توصل المجتمعات الثلاثة الى اتفاق سياسي مشترك

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.83
06 April 1994

ARABIC

93-87423(A)

لا رجعة فيه، يقضي بوضع حد للصراع المأساوي. ونحن في الهند ما زلنا على التزامنا بالمبدأ الذي كنا ملتزمين به باستمرار أثناء عضويتنا في مجلس الأمن، والقائل بأن المكاسب التي تحققت بفعل العدوان والتطهير العرقي لايمكن السماح لها بأن تكون العنصر الغالب في التسوية النهائية. وخلال فترة عضوية الهند في مجلس الأمن، أيدنا بثبات الجهود التي بذلها المجلس من أجل السلم والحوار في يوغوسلافيا السابقة، والتي تضمنت إنشاء عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم؛ وفرض إجراءات الحظر والجزاءات؛ وانضمام الجمهوريات، بما في ذلك جمهورية البوسنة والهرسك، بوصفها أعضاء متساوين في الأمم المتحدة؛ ومختلف التحركات الأخرى الرامية الى إدانة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والعوائق التي تعترض تسليم المساعدة الإنسانية.

ويتعين أن تكون التسوية عادلة ومعقولة، وفوق كل شيء، مقبولة لدى المجتمعات الثلاثة على السواء. إن طبيعة أية تسوية في البوسنة والهرسك تعتمد الى حد كبير على الإرادة الصادقة وحسن النية والشعور بالأخذ والعطاء بين المجتمعات الثلاثة. كما أننا نؤيد الرأي القائل بأن التعديلات التي تطال صفقة السلم يمكن أن تنظر اليها جميع المجتمعات الثلاثة في ضوء المبدأ القائل بأن الاتحاد يجب أن يكون قابلا للحياة جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

والأهم من ذلك أنه لا يسعنا أن نسمح بأي مساس بمفهوم السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء. وجمهورية البوسنة والهرسك عضو متساوي العضوية في هذه الجمعية العامة.

وتعتقد الهند أن هناك أملا في تحقيق تسوية تفاوضية سلمية. ففي الماضي القريب وقعت أحداث أثارت الترقب والتوقع، تشبه كثيرا بطانة فضية بغيوم سوداء. فقد أظهرت المجتمعات الثلاثة إرادة سياسية فذة بتبادلها دفعات عديدة من السجناء بنجاح للمرة الأولى خلال ١٨ شهرا. وللأسف الشديد، فإن هذه التطورات الإيجابية التي كان من الممكن أن تولد الثقة، لم تدم طويلا وسرعان ما أعقبها تفسخ لنسيج السلم الهش، لم يسلم منه حتى الأطفال والمدارس.

إن الصراع في البوسنة والهرسك يمثل، من نواح عدة، اختبارا للدور الجديد الذي ستضطلع به الأمم المتحدة. وفي هذه المنطقة تم القيام بواحدة من أكبر عمليات حفظ السلم في كل الأزمنة. وكان للهند شرف توفير أول قائد لقوة الأمم المتحدة للحماية، التي أظهر أفرادها أقصى درجات الصبر والشجاعة والإرادة التي لا تقهر في الكفاح من أجل السلم في وجه العديد من النكسات، بما فيه الخسائر في الأرواح. وتشعر حكومة بلادي بالقلق بوجه خاص إزاء استمرار الهجمات الحمقاء على العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية. وما من شك في أن استمرار وجود قوة الحماية هام جدا للمنطقة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي، عند التخطيط لمرحلة ما بعد الاتفاق، تناول بعض المسائل بالغة الأهمية والتي تشكل سابقة، ألا وهي مستقبل قوة الحماية وشكل ونطاق التدخل الدولي. وأي إجراء يتخذه مجلس الأمن، سواء بمقتضى الفصل السادس أو السابع أو الثامن من الميثاق ينبغي تنفيذه بحذر وبما يتفق تماما وأحكامه. إن طابع الوجود الدولي المطلوب لتنفيذ اتفاق السلم في البوسنة والهرسك سيكون له دونما شك آثاره على عمليات حفظ السلم في المستقبل. وينبغي القيام بدراسة متأنية للجوانب المتعلقة بأهداف القوة المقترحة والموارد المتاحة والمخاطر التي يتعرض لها الأفراد، والمدة المتوقعة للعملية، وليس بأقلها الجانب الخاص بالقيادة والرقابة. وهذه المسائل الهامة يجب بالضرورة أن تتناولها العضوية العامة بالجدية التي تستحقها.

لقد ارتبطت الهند بعلاقات تقليدية طيبة مع جميع الناس في جمهورية البوسنة والهرسك. ويحدونا وطيد الأمل والرغبة في إيجاد حل سريع للأزمة والصراع في صورة تسوية سياسية عن طريق مفاوضات سلمية. وتؤيد الهند الجهود المضنية والدؤوبة للرئيسين المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة من أجل تحقيق هذا الهدف. إن المهمة عاجلة، ولن يغفر لنا التاريخ إذا سمحنا لهذه الحالة المحزنة بالاستمرار. ويجب ألا ننسى أن لدينا جميعا مصلحة في مستقبل البوسنة والهرسك - بل في مستقبل السلم والأمن الدوليين.

السيد عبد الغفار (البحرين):

منذ ما يربو على العامين وحتى الآن يشن العدوان بضراوة على جمهورية البوسنة والهرسك، رغم الجهود التي بذلتها حكومتها لإبرام اتفاق للسلم الدائم وتحسين الأحوال الإنسانية فيها. فتدمير البلاد من قبل المعتدين لا يزال على أشده بشكل مروع وخطير، ناهيك عما يقترفه المعتدون بحق السكان المدنيين، من جرائم تتعلق بإبادة الأجناس والتجويع، بصورة لم يسبق لها

مثيل من قبل، لدرجة أصبحت معها تلك الجرائم سمة بارزة لذلك العدوان.

ومع أن محاولات متعددة قد بذلت لوقف تلك الاعتداءات واحتواء العدوان، فمما يؤسف له ما آلت اليه تلك الجهود من فشل حيال إيقاف العمليات العدوانية ولجم المعتدي عن الاستمرار في عدوانه. ولعل المعتدين، من خلال ما لمسوه من تهاون إزاء ما أبدوه من تعنت، قد أصبحوا على يقين بأن مجلس الأمن بوضعه الحالي لا يستطيع اتخاذ إجراء حاسم ضدهم، وبأنهم قد باتوا في مأمن من استخدام القوة للتصدي لتلك الاعتداءات وعمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي.

ومما يحز في ضمير الانسانية إحجام المجتمع الدولي عن ممارسة الضغوط ضد المعتدين الصرب حينما رفضوا خطة فانس - أوين للسلام، مما جعلهم يصعدون من اعتداءاتهم على المدن البوسنية دون أي اكتراث. وكان هذا الأمر كافيا لتحفيز العناصر الكرواتية المتطرفة للدخول طرفا في النزاع، بتحد سافر للمجتمع الدولي ودونما أي اعتبار لإرادته.

وتظهر المفارقات العجيبة لسير الأحداث ما جبل عليه المعتدون من نقض للعهود والمواثيق. ويبدو ذلك واضحا من خلال تدنيسهم لحرمة المناطق الست الآمنة والمنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) جهارا، واستهتارهم البيّن فيما يتعلق بالتزامات الدول الأعضاء في المجلس، الواردة في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣). ولعل ما قوى من شكيمتهم وجعلهم وكأنهم وفق هواهم يملون على المجتمع الدولي إرادتهم من منطلق فرض الأمر الواقع، هو ما ألفوه من إحجام من جانب مجلس الأمن عن اتخاذ قرار حاسم لردعهم، من جهة، ولمساعدة الحكومة البوسنية من حيث السماح لها بالدفاع لها عن نفسها، من جهة أخرى.

وفي اعتقادنا أن موقف الأمم المتحدة هذا أعطى رسالة خاطئة للمعتدين الصرب، مما ساعد على قيام العناصر الكرواتية المتطرفة بارتكاب مذابح ضد المدنيين في وسط البوسنة، وتدمير قرى ومدن بكاملها، وأدى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الى قيام شبه تحالف بين القوات الصربية والعناصر الكرواتية المتطرفة بهدف تجزئة جمهورية البوسنة والهرسك دونما أي اعتبار لقرار مجلس الأمن؛ كما شجعهم على استمرار محاصرة المدن البوسنية وخاصة مدينة سراييفو والمناطق الآمنة التي أنشأها المجلس.

إن الموقف الحالي لمجلس الأمن إزاء قضية البوسنة والهرسك لن يساعد على استقرار الأوضاع هناك. بل على العكس من ذلك، فقد يؤدي التقاعس عن اتخاذ تدابير حاسمة الى زيادة تيارات العنف والتطرف، ليس في البوسنة فحسب بل في مناطق أخرى من البلقان. وسيكون لذلك الموقف أثر سلبي على دور الأمم المتحدة في احتواء الصراعات الحالية والمحتملة.

وعلى النقيض من هذا الموقف السلبي، من واجب المجتمع الدولي ومسؤوليته التاريخية أن يضمن الاستقلال التام والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك، وأن يقف بصلابة لردع العدوان ومنع جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما يتعين عليه أن يرفض رفضا تاما الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة وسياسة "التطهير العرقي".

ولا يخامرنا أدنى شك في أن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة منتهكي القانون الإنساني الدولي بيوغوسلافيا السابقة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣)، يعد، كما ارتأى المجلس، إسهاما في إعادة السلم والأمن الدوليين. وإن كنا نعتبر ذلك خطوة في الطريق الصحيح، نأمل في الوقت ذاته ألا يكون إنشاء تلك المحكمة يرمي الى أغراض سياسية بحتة، تهدف الى ممارسة الضغط على الطرف المعتدى عليه للقبول بالأمر الواقع، أو لأجل الانتقام منه، وترك المعتدي ينعم بجرائمه ويجني ثمار عدوانه.

إننا نطالب مجلس الأمن، في وقت لاحق فيه إطلالة فصل الشتاء، أن يحول دون تفاقم الأوضاع بالبوسنة والهرسك، وأن يضمن أمن الطرق فيها، لتسهيل انسياب مساعدات الإغاثة الانسانية الى المدن البوسنية، وأن يقوم بإجبار القوات الصربية على الانسحاب وسحب الأسلحة الثقيلة من محيط مدينة سراييفو، ووزع قوة الأمم المتحدة للحماية في المواقع التي أخلتها، وبسحب الأسلحة الثقيلة أيضا من محيط المناطق الآمنة.

ويود وفد بلادي أن يؤكد حق جمهورية البوسنة والهرسك، باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة، في التمتع بجميع الحقوق الواردة في الميثاق، على غرار ما تتمتع به الدول الأعضاء كافة، بما في ذلك حقها في الدفاع عن نفسها بموجب المادة الحادية والخمسين منه. وحتى لا يدون التاريخ وقوف المجتمع الدولي في

صف المعتدي ضد المعتدى عليه، فإن الأمم المتحدة مطالبة بالسعي الحثيث لردع العدوان عن البوسنة والهرسك.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

انقضى عام منذ آخر مرة ناقشت فيها الجمعية العامة الحالة في البوسنة والهرسك. وفي هذه الأشهر الـ ١٢ لم تتحسن الحالة بالتأكيد، ولكنها بدلا من ذلك تدهورت تدهورا كبيرا. وعلى الرغم من الجهود المكثفة والمتواصلة، وبخاصة في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، لم توضع نهاية للقتال، كما أن احتمالات التوصل الى نتيجة عادلة ودائمة لعملية التفاوض المتقطعة ما زالت أبعد ما تكون عن الوضوح. وفي الأشهر القلائل الأخيرة وحدها، أدت الحرب في البوسنة والهرسك الى وقوع آلاف الإصابات، والى تدمير مدن وقرى بأكملها. واضطر مئات الألوف من المدنيين الى الفرار من ديارهم.

ومع قدوم الشتاء، وهو شتاء يتوقع أن يكون قاسيا وطويلا، يحتمل أن تتحول مأساة السكان المدنيين الى كارثة إنسانية ذات أبعاد بالغة البشاعة، نظرا لأن ٢,٧ مليونا من السكان في البوسنة والهرسك يعتمدون على المساعدة الانسانية، والكثير منهم يتهددهم الجوع والتعرض للبرد. ولهذا يتعين على المجتمع الدولي، في حالة عدم إقرار السلم، أن يعطي الأولوية للمساعدة الإنسانية وضمان وصول الشحنات الى المناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، أريد أن أعرب عن بالغ تقدير وفدي للجهود الدؤوبة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومعانوها، والمنظمات الانسانية الأخرى، فضلا عن آلاف الأفراد العاملين في قوة الأمم المتحدة للحماية.

وتحت إشراف المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، دخلت جميع الأطراف في اتفاق في جنيف، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لكفالة توصيل المساعدة الانسانية، وذلك بتعليق الأعمال العدائية والسماح بالوصول الحر غير المشروط، بواسطة أفضل الطرق البرية. ويبدو أن هذا الاتفاق، الذي أعيد تأكيده وزيادة تفصيله في جنيف في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قد مكن بعض القوافل، ولا سيما في البوسنة الوسطى، من الوصول الى غايتها. إلا أنه ثمة تقارير مفزعة تبين أن إمكانية وصول قوافل الإغاثة الانسانية ما زالت تمنع أو تتعرض للإعاقة، كما أن حرية الحركة اللازمة لموظفي الأمم المتحدة ما زالت مقيدة. ولهذا نطلب الى كل الأطراف أن تتقيد بتعهداتها وتحترم التزاماتها بغية السماح بالتعجيل الذي تقوم اليه حاجة ماسة لإيصال المساعدة الانسانية.

إن إعاقة عمليات الإغاثة الانسانية عن طريق الوسائل العسكرية أمر غير مقبول بتاتا. ومن يرتكب هذه الأعمال ينتهك أبسط مبادئ الحضارة الدولية، وسيكون مسؤولا عن ذلك. وفي حالة عدم التوصل الى خطة سلم تفاوضية يُعمل على تنفيذها، يتعين على المجتمع الدولي بدوره، أن يؤيد المساعدة المقدمة الى الضحايا الأبرياء في البوسنة والهرسك وأن يجعل ذلك أولى أولوياته.

في الوقت الذي تبذل فيه كل الجهود الممكنة لتخفيف وطأة الحالة الانسانية في البوسنة والهرسك، ينبغي التسليم بالحاجة الماسة الى وقف إطلاق النار الفعال، والى حل سياسي عادل ودائم. ومع ذلك، وكما ذكرت السيدة أوغاتا في بيانها أثناء الاجتماع المعني بالحالة في يوغوسلافيا السابقة، الذي انعقد في جنيف في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن "قوافل الإغاثة لايمكن أن تكون بديلا للسلم".

وأي حل سلمي لا بد من التوصل اليه وفقا للمبادئ الأساسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمبادئ التي حددها مؤتمر لندن الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في آب/اغسطس ١٩٩٢، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المناسب تماما التذكير بهذه الحقيقة الأساسية عشية جولة أخرى من المفاوضات، ونظرا لهجمات القصف الجديدة الموجهة ضد مدينة سراييفو، التي ينص مشروع القرار المعروض علينا أنها مركز متعدد الثقافات والإثنيات والأديان، وضرورة المحافظة على طابع التعددية.

إن خطط السلم التي تطالب بالاعتراف، كأمر واقع، بالحالة الراهنة التي فرضت ضد كل المبادئ المذكورة آنفا، والتي تنتهك الاستقلال والسلامة الإقليمية وحقوق الانسان، من شأنها أن تولد مزيدا من النزاع في المستقبل. وثمة خطر وشيك في أن تقسم دولة عضو في الأمم المتحدة، ألا وهي البوسنة والهرسك، نتيجة لاقتراح يؤيده المجتمع الدولي. وذلك الخطر، وكذلك الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وحقوق الانسان والقانون الانساني، تهدد المبادئ الأساسية للسلوك الدولي، وتقوض بشدة سمعة ومصداقية المنظمات الدولية المعنية. إن الفشل البادي لنظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي - وهو فشل يبين، بالطبع، عدم توفر

العزم السياسي من جانب الدول الأعضاء - أمر مزعج بصفة خاصة في هذا الصدد، لما يترتب عليه من نتائج سلبية بدأت آثارها تلمس فعلا فيما يتعلق بالنزاعات المماثلة في الحاضر والمستقبل.

في ظل هذه الاعتبارات الخطيرة، ستؤيد النمسا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد عبد المؤمن (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن الحالة المتردية في البوسنة والهرسك لا تتسبب فحسب في معاناة شديدة لشعب البوسنة، بل إنها أيضا ما برحت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولقد ناشدت حكومة البوسنة ضمير المجتمع الدولي كيما يساعدها في إيجاد حل للصراع، وقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى عددا كبيرا من القرارات الرامية الى تحقيق ذلك.

ومع هذا، فإن هذه القرارات، التي اتخذ بعضها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، لا يُنصاع لها في معظم الأحيان، الأمر الذي يهدد بأن تصبح مجرد كلمات ليس لها معنى بالنسبة للشعب الذي يراد بها مساعدته. ويبدو أنها لا تؤدي إلا الى تشجيع المعتدين وجعلهم يشعرون بأن المجتمع الدولي سيسمح لهم بالتصرف دون عقاب. ولهذا السبب لا نزال نؤكد على اعتقادنا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن ترفع حظر توريد السلاح. إن الوضع الراهن لا يتضمن أية عناصر جديدة تشجعنا على تغيير ذلك الرأي. ولا نزال نرى أن الحكومة البوسنية لها الحق في أن تتوقع من هذه المنظمة أن تتيح لها الحق المخول لجميع الدول ذات السيادة في أن تتولى بنفسها الدفاع عن بلدها وحماية شعبها.

إن بروني دار السلام تؤكد مجددا تأييدها القوي لحكومة البوسنة والهرسك. ونحن نواصل إدانتنا للعدوان والأعمال الوحشية التي ترتكب ضد شعب البوسنة والهرسك، وانتهاك سيادة بلده ووحدة أراضيه. إننا نؤيد اتخاذ قرار يتمشى مع المبادئ المذكورة في مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ويتفق مع رغبات حكومة البوسنة والهرسك.

نود أن نرى عودة الأراضي التي استولي عليها عن طريق استخدام القوة عن طريق ممارسة "التطهير العرقي"، وكذلك ضمانات محددة بشأن تنفيذ أي اتفاق نهائي، تقدمها البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية. وكخطوة أولى، نحث جميع الأطراف على احترام اتفاق وقف إطلاق النار والامتثال له.

وفي هذا الشأن، لا نزال نتوقع من جميع الأطراف المعنية والمهتمة، ومن مجلس الأمن أيضا، أن تتصرف بشكل حاسم. إننا نسعى الى وضع حد لهذه الأزمة يضمن استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدة أراضيها، ويؤدي أيضا الى محاسبة جميع الذين يرتكبون الانتهاكات الجسيمة الجارية لحقوق الإنسان.

وأخيرا، أود أن أؤكد لكل الأطراف المشتركة بشكل مباشر في العمليات الانسانية التابعة للأمم إمتناننا العميق للجهود التي تبذلها تلك البلدان، والمنظمات الدولية، والأفراد الذين يسهمون بتقديم مساعدة حيوية لأبناء البوسنة. لقد فقد أفراد بواسل أرواحهم وهم يصممون على تخفيف المعاناة في ذلك البلد، ونحن نحس تجاههم بنفس الشعور الذي نحس به تجاه جميع ضحايا الصراع.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن الكنديين لا يزالون يشعرون بالفزع نتيجة الأعمال الوحشية والمعاناة المستمرة في جمهورية البوسنة والهرسك. منذ عام مضى، تناولنا في الجمعية الحالة في البوسنة والهرسك بأمل أن يحقق عام ١٩٩٣ نهاية لهذا الصراع المأساوي. واليوم، لا يسعنا إلا أن نعترف على استحياء باليأس الذي لا تزال تمثله الحالة، رغم جهود المجتمع الدولي التي لا تكل، وبخاصة جهود الأمم المتحدة، وحفظة السلم التابعين لها، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ووكالات متخصصة أخرى، والرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

خلال العام الماضي أجريت مفاوضات عديدة وطرحت اقتراحات سلم مختلفة، بواسطة الأطراف نفسها، وبواسطة الرئيسين المشاركين، والاتحاد الأوروبي. وجميع هذه المقترحات تتضمن عناصر لحل عملي ودائم في البوسنة والهرسك، وأيضا في باقي أجزاء يوغوسلافيا السابقة. وكندا تؤيد تأييدا قويا الجهود الحالية التي يبذلها الرئيسان المشاركان والاتحاد الأوروبي.

وحتى نرى نهاية لمعاناة الشعب البوسني، يجب أن نستخلص بعض الاستنتاجات من واقع الحالة على الطبيعة. إن استمرار القتال لن يقرب الأطراف من

السلام - بل الواقع أن العكس هو الصحيح. فهي وحدها التي يمكنها وضع حد للقتال. والخلافات بين الأطراف يمكن التغلب عليها إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك. إن المعاناة والعناء المستمرين اللذين يتعرض لهما السكان في البوسنة والهرسك، خلال شتاء آخر وما بعده، لا يمكن تبريرهما بأي حال من الأحوال.

إننا نرحب باستئناف المفاوضات في جنيف وبروكسل في الأسبوع المقبل، ونحث الأطراف بشدة على تقديم التنازلات الصعبة المطلوبة للتوصل الى تسوية دائمة. إن أي حل يجب أن يكفل بقاء الجمهورية البوسنية ذات الأغلبية المسلمة، مع حقها في الوصول الى البحر. ويجب على الأطراف أن ترقى فورا الى مستوى اتفاقاتها، وبخاصة اتفاق جنيف المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، للسماح بإيصال إمدادات الإغاثة دون إعاقة الى كل من يحتاجون إليها في البوسنة والهرسك. ويجب على جميع الأطراف أن تتوقف عن اعتراض في القوافل الإنسانية.

(تكلمت بالفرنسية)

إن المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تريد في المقام الأول وضع حد للحرب في يوغوسلافيا السابقة. وفي القرار ١٢١/٤٧ الصادر في العام الماضي، أعربت الجمعية عن تقديرها لجميع الجهود الدولية الجارية لاستعادة السلم في جمهورية البوسنة والهرسك، وأثنت أيضا على الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية، وبسالتها في تأمين عمليات الإغاثة في البوسنة والهرسك، وكذلك جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات الانسانية والغوثية.

لقد أنشئت محكمة دولية لتناول جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. وكانت كندا من أولى الدول التي طالبت بإنشائها، الأمر الذي يرسي سابقة هامة، ويبعث برسالة واضحة الى الذين ينتهكون، دون عقاب، القواعد الأساسية للقانون الإنساني، بأن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن أعمالهم. وكندا تواصل الاضطلاع بدور نشط في تحري جرائم الحرب، وتتطلع الى بدء عمل المحكمة في وقت مبكر.

إن كندا لا تزال ملتزمة بالسعي الى إحلال السلم في يوغوسلافيا السابقة. ولا يزال حفظة السلم الكنديون يؤدون واجبهم مع قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، باعتبارهم ثالث أكبر فرقة فيها. وحتى الآن، بلغت مساعدتنا الإجمالية في المنطقة ما يقرب من ٢٧٠ مليون دولار كندي، منها ٥٠ مليونا للإغاثة الإنسانية في شكل أغذية وأدوية وإمدادات أساسية أخرى لمساعدة الضحايا. وبالاضافة الى هذا، تقوم الطائرات الكندية يوميا بإحضار إمدادات من الاحتياجات العاجلة الى سراييفو، ونقل الذين يجلون لأسباب طبية للعلاج في مستشفيات في كندا وفي أماكن أخرى في العالم. كما نتقيد تقيدا صارما بإنفاذ جزاءات الأمم المتحدة ضد صربيا والجبل الأسود، والمناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة في كرواتيا وفي المناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك.

إن كندا تؤيد جهود مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي هذا السياق، كنا نأمل أن نتمكن من تأييد مشروع القرار (A/48/L.50) المعروض علينا. وبالفعل، فإن مشروع القرار يتضمن الكثير الذي نوافق عليه موافقة تامة. إلا أن مشروع القرار يتضمن، للأسف، بعض العناصر التي تجعل من غير الممكن لوفد بلادي أن يصوت مؤيدا له في شكله الحالي. والأهم من كل شيء، أننا لا يمكن أن نؤيد الدعوة الى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة. ذلك أننا مقتنعون بأن إضافة مزيد من الأسلحة الى المنطقة من شأنها أن تزيد العنف والتدمير، وتجعل من الأكثر صعوبة التوصل الى سلام متفاوض بشأنه. ولهذا السبب سيمتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار المعروض على الجمعية الآن.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

منذ اندلاع الصراع في البوسنة والهرسك، مابرحنا نشهد اخضاعا لدولة عضو في الأمم المتحدة باستخدام العنف والقوة. وقد تواصل هذا المشهد المروع بكل عنفوانه خلال العام الماضي، تاركا آثارا واسعة النطاق، لا على مستقبل هذه الجمهورية فحسب، بل أيضا على منطقة البلقان برمتها. ويعبر هذا التصاعد في العنف وما ينجم عنه من تدهور للحالة، عن التحدي الكامل للمجتمع الدولي وقراراته، علاوة على أنه يمثل انتهاكا سافرا للقانون الإنساني الدولي.

إننا ندين بقوة القصف المتواصل للمدن والقرى، والمذابح التي لا نهاية لها، وعمليات الطرد الجماعي وسياسة "التطهير العرقي" العديمة الضمير. وفي هذا السياق، فان اندونيسيا سعت باستمرار، من خلال حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي، إلى ايجاد حل

سريع وتفاوضي ضمن إطار الآليات الدولية المناسبة. وغني عن البيان أن المذابح - ولا سيما النمط الخبيث الذي اتخذته الحرب في البوسنة - يجب أن تنتهي، ويجب استعادة السلم والأمن والهدوء في ذلك البلد المحاصر.

تحت تهديد استمرار الحزب غير المتكافئة، يجري إكراه البوسنيين على القبول بتقسيم بلدهم على أسس عرقية - وهذا ترتيب من شأنه أن يحول البوسنة إلى مجموعة من الأراضي الصغيرة والمنفصلة التي لا منفذ لها على البحر، لتبقى إلى الأبد عبارة عن جيوب إسلامية هشة، ضمن ما يسمى باتحاد جمهورية البوسنة والهرسك. وبموجب خطة السلام المنقحة بصيغتها الحالية، فان أجزاء كبيرة مما كان يشكل في السابق إقليم البوسنة سوف تفصل عنها وتسلم لأعدائها.

وقبول هذه الخطة سيضفي صفة الشرعية على العدوان، ويؤدي إلى زيادة معاناة البوسنيين، ويفضي، في النهاية، إلى تفكيك بلدهم، وسيعمل على إطالة أمد حالة الفوضى وسيديم عدم الاستقرار الاقليمي. ويمكن أن يؤدي إلى ضم الأراضي البوسنية إلى صربيا وكرواتيا، ولا يترك للبوسنة سوى جزء غير المناسب من الأرض. وقد يحيل البوسنة إلى دولة غير صالحة للبقاء بسبب موقعها بين دولتين معاديتين، مما يقطع عليها طريق الوصول إلى العالم الخارجي، ويؤدي بالتالي، إلى خنقها اقتصاديا.

ومع ذلك، فإن حكومة البوسنة، التي عارضت بثبات خطة التقسيم، وافقت على هذا التقسيم، شريطة أن يكون جزءا من اتفاق شامل يضمن المصالح المشروعة للبوسنة من حيث احتياجاتها الاقليمية والاقتصادية والأمنية الأساسية، بالإضافة إلى الوصول الآمن للبحر والمرور الآمن بين الأجزاء المكونة للجمهورية.

وفي غضون ذلك، أصبح الكثيرون من سكان البوسنة يعانون من الفقر الشديد بسبب الشتاء الذي فرضته عليهم هذه الحرب القاسية. وظروفهم المعيشية - السيئة أصلا - تزداد سوءا مع حلول الشتاء. وتتزايد المصاعب الاقتصادية عبر البقاع المدمرة من الأراضي البوسنية، ويشكل نقص السلع الأساسية تهديدا متزايدا لبقاء البوسنة، بعد أن أصبحت قوافل وشاحنات المعونة أهدافا متكررة.

وقد تفاقمت حالات الحرمان هذه بفعل انتشار الارهاب المطلق العنان على أيدي العناصر الخارجة على القانون. وبايجاز، فان استنفاد الموارد السريع الوتيرة، وانهيار الاقتصادات، والزيادة المقلقة في عدد الأشخاص المشردين، وشبه الانهيار في الهياكل الأساسية، كل ذلك يجري إزاء خلفية من احتمالات شديدة الكآبة لانهاء الأعمال القتالية.

ومما يزيد من تعقيد هذا الوضع ازدواجية مواقف صربيا ورفضها تنفيذ أحكام الاتفاق المبرم في الشهر الماضي والقاضي بالكف عن عرقلة قوافل الإغاثة بهدف تجنب وقوع كارثة انسانية. إن خرق هذا الاتفاق الخاص بالتدفق الحر للمعونة دون إعاقة، وذلك في أعقاب الانتهاكات المتكررة لوقف اطلاق النار والالتزامات الأخرى، يهدف دون شك إلى اذلال شعب البوسنة وحمله على الخضوع.

وينبغي لنا أيضا أن نشير إلى الانقسام المتأصل في صلب ما يعرف بالمناطق الآمنة، والتي أثبتت أنها ليست سالمة ولا آمنة. والواقع أن هذه المناطق قد عانت أعنف موجات القصف المدفعي.

وبالتالي، فإن الحالة في البوسنة يمكن إيجازها بأنها تشكل انتهاكا واضحا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وصورة زائفة للعدالة، واستسلاما مذلا لفكرة سيادة القانون على استخدام القوة. وهي تمثل حالة صارخة لمفاوضات تجري، في ظل الاكراه والتنازل القسري، بين المعتدين وضحاياهم، وقد تؤدي فعلا إلى تجدد العنف وإلى المزيد من عدم الأمن وتشريد الأشخاص على نطاق هائل. وبالتالي، فإن البوسنة والهرسك تواجه الاحتمال الخطير المتمثل في التفكيك القسري لمجتمعها المتعدد الأعراق والثقافات والأديان، والاهلاك الوحشي لشعبها، والتصغير التدريجي لدولة مستقلة وذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة.

وبالتالي، فإن وفد بلادي سيواصل تأييد حكومة وشعب البوسنة والهرسك في نضالهما المشروع من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة وقابلة للبقاء، إن المفاوضات التي تتراوح بين "الاستمرار والتوقف" مازالت تعاني من الاحباط بسبب رفض الصرب المستمر التنازل عن أراض حصلوا عليها بقوة السلاح.

إلا أن القلق العاجل يتمثل في الحاجة الماسة لضمان العبور الآمن لقوافل الاغاثة، عن طريق استخدام

القوة، وذلك لإزالة خطر وقوع كارثة بشرية وشيكة مع دخول القتال في شتائه الثاني.

ونطالب أيضا باتخاذ اجراءات عاجلة لتوسيع دور الأمم المتحدة، من خلال توفير ممرات برية للإغاثة وضرب أطواق حمائية حول المدن والقرى المحاصرة. وهذه التدابير ينبغي أن يتبعها انسحاب فوري وغير مشروط من جانب القوات الصربية والكرواتية، وتسليم الأسلحة الثقيلة لقوات حفظ السلم، التي يجب تعزيزها.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن أي بحث عن سلم جديد وأكثر شمولا ينبغي أن يقوم على أساس إعادة الأراضي، وعلى حق جميع اللاجئين وجميع أولئك الذين طردوا بالقوة في العودة إلى ديارهم. وأي ترتيب يجب أن يضمن أن تكون البوسنة المستقلة قابلة للحياة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، وأن تكون عاصمتها سراييفو. وأخيرا، فإن أي اتفاق تفاوضي يجب أن تدخل فيه الأطراف المعنية بحرية، ويجب أن يكون قابلا للاستمرار ومنصفا ونزيها وقابلا للتنفيذ.

وفي هذه الاثناء، فإن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على يوغوسلافيا السابقة يجب أن تستمر. ونحن نثني على مجلس الأمن لرفضه رفعها. وأي قرار في هذا الصدد يجب ألا يتخذ إلا بعد التوقيع على خطة سلام وتنفيذها بموجب ضمانات دولية.

وفي الختام، نؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق أي حل شامل للصراع إلا من خلال تسوية تفاوضية تقوم على مفاهيم العدالة والتسامح المتبادل - تسوية تمكن شعب البوسنة وجيرانه من التعايش بسلام، بعيدا عن الهيمنة والتدخل الخارجي. ونشدد كذلك على المبدأ المقدس بأن حدود أي دولة معترف بها دوليا لا يمكن تغييرها بالقوة. ويجب وقف صربيا، واستعادة سيادة البوسنة وسلامتها الاقليمية. وحتى في هذه المرحلة المتأخرة، فإن التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي - أو يخفق في اتخاذها - ستحدد مسألة بقاء البوسنة، بل في الواقع، مستقبل السلم والاستقرار في منطقة البلقان برمتها.

ومشروع القرار المعروض علينا يتماشى تماما مع القرارات التي سبق وأقرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، بالاضافة إلى مبادئ القانون الدولي، ويأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخرى ذات الصلة. وهو، في رأي وفد بلادي، جدير باعتماده بالإجماع.

الآنسة ريم الخالد (الكويت):

أود في مستهل كلمتي اليوم أن أوجه من هذا المنبر تحية إكبار وتقدير إلى حكومة وشعب البوسنة والهرسك لوقوفهما في وجه العدوان المستمر على أرضهما، سائلين المولى عز وجل أن يعيد الحق لأصحابه، وأن يرفع الظلم والقهر عنهم.

لقد تابعت بلادي بحزن متزايد المأساة التي ما برحت تجري في البوسنة منذ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، عندما بدأت الجريمة، وصرخت البوسنة والهرسك مستغيثة. فمنذ أكثر من ١٦ شهرا والمأساة الإنسانية مستمرة. ويكفي القول أن أعمال القتل الهمجي وسياسة التطهير العرقي التي حلت بالشعب المسلم في البوسنة والهرسك، وما زالت مستمرة، هي بلا شك وصمة عار على جبين الإنسانية في زمننا هذا.

وكانت نتيجة العدوان الصربي المستمر هي احتلال الصرب لثلثي الأراضي البوسنية، والتدمير المتواصل للمدن والقرى، ومزيدا من القتل والاغتصاب والمجاعات الهائلة.

والحقيقة تقال أن الحالة في البوسنة والهرسك مازالت تشكل شاغلا رئيسيا لبلادي الكويت. ونشعر بقلق بالغ أمام ما نشهده من محاولة أخرى لإرغام حكومة البوسنة على قبول ما يعادل إنذارا نهائيا يتنكر في هيئة "خطة للسلام" مشفوعة بخريطة لاتحاد وهمي، دون جيش أو قوة شرطة تخضع لسلطة مركزية أو برلمان منتخب مباشرة، وتشكل أجزاء من قطع غير متصلة من الأرض.

لقد فرض الصرب الواقع على الأرض، من خلال إحتلالهم لثلثي أراضي البوسنة والهرسك، ومع الأسف، قام الوسطاء الدوليون بقبول هذا الأمر الواقع، وطلب من الطرف الأضعف أن يتنازل بشأن الأراضي، أو أن يستمر في التعرض للعدوان والتهلكة.

إن خطة السلام الموضوعة الآن هي محاولة يائسة تستهدف، قبل كل شيء، وضع حد للحرب وحد لسفك الدماء فيها، دون التزام دولي بإعادة الحق لأصحابه. لقد سمح المجتمع الدولي بتردي الحالة في البوسنة والهرسك إلى هذا المستوى غير المقبول سياسيا وأخلاقيا، مما يشكل جرما دوليا من أكبر جرائم العصر بحق شعب البوسنة والهرسك.

قدم الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة خطة للحل في البوسنة والهرسك، وذلك في شهر آب/أغسطس من العام الحالي. ولقد ذكر تقرير الرئيسين (S/26260) أن الجهود التي بذلت في العام الماضي قد أظهرت عجز أطراف النزاع عن تحقيق السلم بأنفسهم، وأن الوسطاء المحايدين يعجـــزون دائما عن ثني طرف أو آخر من الأطراف عن المواقف المتفق عليها سابقا.

مهما بـــرر المجتمع الدولي عدم إكتراثه بما يحدث في البلقان، فإن نتائجه ستكون وخيمة عليه في الأيام والسنوات المقبلـــة. فالمسألة لا تتعلق فقط بالمعاناة البشرية في البوسنة والهرسك، ولكن فكرة عالمية القواعد المتحضرة والتي تشكل أساس تعاملنا الحضاري الإنساني تتعرض للتجربة والانهيار أيضا. فهل يجوز القبول بمبدأ الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وبالتالي قبول استخدام القوة أو التهديـــد بها في العلاقات الدولية؟

إن الكويت دولة تعرضت لعدوان غاشم من العراق، وتعرف معنى استخدام القوة والاستيلاء على أراضي الغير، ولذلك فإنها لن تقبل بجواز هذا المبدأ. إن أية تسوية دائمة في البوسنة يجب أن تتحقق من خلال الحوار والمشاورات والمفاوضات.

إن بلادي، الكويت، ترى ضرورة تحقيق هدفين أساسيين هما: أولا، ضمان وقف إطلاق النار الكامل، ووقف جميع الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك؛ ثانيا، وضع إطار من المبادئ يتركز على مبادئ مؤتمر لندن ليشكل الأساس الذي يقوم عليه السلم والتسوية السياسية.

إننا نطالب برفع حظر تصدير الأسلحة إلى جمهورية البوسنة والهرسك، حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. ونطالب بتشديد الحظر الاقتصادي على صربيا والجبل الأسود، حتى يمتنع نظام بلغراد عن إرسال الإمدادات العسكرية للقوات الصربية المعتدية. كما نطالب مجلس الأمن بتنفيذ الحظر الجوي فوق أجواء البوسنة والهرسك، حتى بالوسائل العسكرية المتاحة للأمم المتحدة، وذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق.

نتابع بقلق بالغ أنشطة لجنة الخبراء المنشأة عمـــلا بقـــرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في اقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ومن هذه الجرائم القتل الجماعي وتدمير الممتلكات، ومعاملة السجناء والمعتقلين، وسياسية الاغتصاب الهمجية، وسياسة "التطهير الديني"، وطرد السكان المدنيين، وغيرها من الجرائم المروعة في البوسنة والهرسك. وذكر تقرير اللجنة المذكور، أن هناك حوالي ٣٩٣ من مرافق الاحتجاز تسيطر القوات الصربية على ١٥٨ منها. وأن هناك ما يزيد على ٢٠٠ مقبرة جماعية يبلغ عدد المدفونين فيها حوالي ٤ ٠٠٠ شخص. هذا ولقد بلغ عدد حالات الاغتصاب حوالي ١٢ ألف حالة، ضمن منهجية استعمال الاغتصاب كوسيلة من وسائل الحرب ضد المسلمين.

إننا ندعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته وتأكيد مصداقيته في حفظ السلم والأمن الدوليين، كما أكد مصداقيته عندما تصدى للعدوان العراقي الغاشم على بلادي. ونرى أنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية باعتبارها دولة عضوا في الأمم المتحدة، وأنها ينبغي أن تظل عضوة في هذه المنظمة الدولية.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمـــة شفوية عن الفرنسية):

في تاريخ منظمتنا، قليل من قضايا كانت موضوعا لهذا العدد الكبير من القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن مثلما كانت الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك. وليس هناك ما يمكن إضافته إلى ما قيل حتى الآن لشجب وإدانة هذه المأساة التي لا تزال تثقل بعبئها على ضميرنا الجماعي. ومع ذلك، فإن المناقشة الحالية لا تقل أهميـــة بسبب كل ذلك، لأنها تعطينا الفرصة كي نذكر المجتمع الدولي مرة أخرى بأنه بعد ٢٠ شهرا، لا يزال يتوجب عليه أن يضع حدا لمعاناة الشعب البوسني.

إن هذا الفشل يعتبر أمـــرا مؤسفا بصفة خاصة لأنه فيما يبدو يشجع العدوان على البوسنة والهرسك، التي يتعرض شعبها بصفة مستمرة للعنف والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الخاصة به، وانتهاكات كرامته الإنسانية واغتصاب النساء. ومن الواضح أنه لم تعد هناك حاجة للخوض في تفاصيل الثمـــن الباهظ الذي يدفعه يوميا الرجال، والنساء والأطفال الذين يتعرضون للحصار والاضطهاد والابادة الجماعية، بوسائل تعيد إلى الأذهان أحلك لحظات التاريخ الإنساني.

ولهذا، ليس من المقبول ألا تحقق كل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن، ولا سيما الأمم المتحدة، من أجل وضع حد لهذه المأساة، أي أثر بسبب غطرسة الطرف الصربي وعدم حساسية الآخرين.

إن رئيس دولة السنغال وصف مأساة الشعب البوسني في رسالة بعث فيها مؤخرا إلى رؤساء دول أو حكومات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بصفته الرئيس الحالي لمؤتمر القمة السادس لمنظمة المؤتمر الاسلامي بالعبارات التالية:

"إن الحالة في البوسنة والهرسك بالغة الخطورة نظرا للأعمال التي لا يزال الصرب يرتكبونها هناك. وهذه الأعمال انتهاك صارخ للسلامة الاقليمية لهذا البلد وللحق الأساسي وغير القابل للتصرف للشعب البوسني في العيش بسلام وحرية وعدالة وكرامة، مثل سائر البلدان الأخرى التي كانت جزءا من يوغوسلافيا السابقة. لهذا السبب تشكل هذه الأعمال، بوضوح، انتهاكا للقانون الدولي، وتمثل، بسبب استمرارها واتساع نطاقها، تهديدا خطيرا للتوازن في المنطقة بأسرها وللسلم والأمن الدوليين".

إن النقطة الأشد خطورة هي أن المعتدين والقوى المؤيدة لهم يواصلون "التطهير العرقي" متجاهلين تماما انذارات المجتمع الدولي، ولا سيما الانذارات الصادرة عن مجلس الأمن الذي جرى ببساطة تجاهل قراراته ذات الصلة. والحالة ميؤوس منها إلى درجة إننا نكاد نفكر أنه للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تتصرف منظمتنا كما لو أنها وضعت حدودا لن تتخطاها في مواجهة الانتهاك الصارخ للمبادئ والمعايير التي يعتمد على احترامها حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة.

وعلى الرغم من أننا أظهرنا مؤخرا التزامنا العميق بهذه المبادئ والمعايير، يجب علينا أن نلاحظ أنه خلال الأشهر الطويلة الـ ٢٠ من المعاناة والتدمير المتعمد اللذين يتحملهما شعب البوسنة والهرسك لم يكن من الممكن أبدا، على الرغم من جميع الاعلانات عن حسن النية، فرض هدنة دائمة - أقله وقف إطلاق نار كامل - تعتبر شرطا ضروريا للحل السلمي التفاوضي الذي يتوق الجميع إلى تحقيقه بكل إخلاص.

مع ذلك، لم يستسلم شعب البوسنة وزعماؤه القديرون إلى اليأس، كما لم يفقدوا الثقة بنا. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نثني بصورة خاصة على الرئيس عزت بيكوفيتش لما يتحلى به من بعد النظر والحنكة السياسية، وهو الذي أدى شعوره بالمسؤولية وشجاعته السياسية إلى الثبات على رفض أي حل يؤدي إلى الاستسلام.

إن قوى العدوان، بعدما رفضت جميع التسويات المفصلة بعناية في اطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، نطالب اليوم باقرار الأمر الواقع كي يتسنى للنتائج التي تسفر عن سياستها المتمثلة في "التطهير العرقي" والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي أن تصبح مقبولة. يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تعتمد إزاء هذا التحدي الصادر عن صربيا والجبل الأسود طريقة جديدة وأن تتخذ تدابير مناسبة لوضع حد لابادة الجنس هذه.

وبما أن منظمتنا لم تستطع للأسف أن تفرض وقفا فوريا وفعالا لاطلاق النار، ينبغي لها على الأقل أن تكفل حماية السكان المدنيين في المناطق الآمنة التي حددت وانشئت قبل فترة من الزمن تحت غطاء جوي. وفيما يتعلق بهذه النقطة، مثلما يتعلق بنقاط عديدة أخرى، يصعب الشعور بالتفاؤل حسبما يرى السيد مازويسكي الذي يعتبر أن المناطق الآمنة غير موجودة إلا على الورق.

وبغية أن يصبح لحظر الأسلحة المفروض على بلدان يوغوسلافيا السابقة معنى، وهو الحظر الذي لا يؤذي في الحقيقة سوى البوسنة والهرسك، ينبغي لمنظمتنا أن تفعل المزيد من أجل حماية أولئك الذين يوفرون المساعدة الانسانية وتيسير الجهود التي يبذلونها كي يتسنى للمساعدة أن تصل إلى الشعب البوسني على نحو أكثر انتظاما.

علاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة إما أن تتيح الوسائل والارادة لوضع حد لامداد جميع الأطراف بالأسلحة التي يتسلمونها، أو رفع الحظر الذي لا يشل إلا البوسنة والهرسك كي تتمكن من الدفاع عن نفسها. وفوق ذلك، ينبغي تعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية التي نثني على ما تتمتع به من احتراف، وتوسيع نطاقها وتحديدها بوضوح بغية السماح لها بإرساء وصون النظام بطريقة تساعد على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلم قائم على التفاوض.

إننا نواجه اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الارتياب في مصداقية منظمتنا وقدرتها على منع هذا الصراع من الامتداد إلى الأقاليم المجاورة وهي كوسوفو وسنجق وفويفودينا. إن التوازن الحساس القائم في هذه المنطقة المضطربة من مناطق البلقان يعتمد إلى حد كبير على الالتزام الثابت للأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ذات الصلة بعملية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة باقناع جميع القوى المعنية بالجلوس حول الطاولة والسعي باخلاص إلى تحقيق حل عادل ومنصف ودائم يقوم على التفاوض بنية حسنة.

لذلك، يبدو لي أن الطلب إلى الأمم المتحدة برفع أو حتى تخفيف الجـــزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأســـود لأسباب إنسانية مزعومة تماما في الوقت الذي فيه بدأت الجزاءات تترك بعض الأثر وفي الوقت الذي بدأت البوسنة والهرسك وشعبها المعذب يواجهان قسوة فصل الشتاء والاحباط، لهو إهانـــة لضمائرنـــا. ومنذ بداية الصراع، ظلت الجزاءات الاقتصادية التدبير الوحيد الذي يظهر أنه قادر على ممارسة الضغط على المسؤولين عن العدوان.

علاوة على ذلك، نعلم أن صربيا والجبل الأسود، بغية احتفاظها بجيش قوي ومواصلة تقديمها المساعدة إلى القوات الصربية المعتدية في البوسنة والهرسك، تحول مواردها، بما في ذلك الامدادات الطبية، لصالح جيشها وحده. وإلا فكيف نفسر ما شاهدناه من صور لجنـــود مقتاتين ومجهزين على نحو جيد مقابل صور لمستشفيات تفتقر الأدوية أو الأجهزة الضرورية أو صور لمصحات عقلية مهجورة؟

على الرغم من أننا نشعر بالشفقة إزاء المعاناة الانسانية حيثما وجدت وأيا كان الذين يتعرضون لها، فاننا نعتقد أن الجزاءات ينبغي أن تبقى سارية حتى يوضع حد للعدوان على البوسنة والهرسك والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، ويتم التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع على أساس الشروط التي وضعها مجلس الأمن. واعتقد أن حماية المناطق الآمنة لا تزال لها الأولوية.

لجميع هذه الأسباب، يؤيد وفد بلدي بالكامل مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. ويحدوني أمل جاد في أن يعتمد بتوافق الآراء طالما أن ذلك سيسهم في تعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى ضمان استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الاقليمية، وكفالة السلم والأمن في مناطق البلقان. ومن شأن ذلك أيضا أن يبعث برسالة واضحة إلى الجانب الصربي تظهر عزمنا الوطيد على عدم مكافأته على عدوانه.

في الختام، أود مرة أخرى أن استخلص العبرة مـــــن رسالة الرئيس عبده ضيوف فأقول أن نجاح الخطوة المقترحة سيكفل حقوق الشعب البوسني وعودة الاستقرار إلى هذه الناحية من أوروبا على حد سواء. إن اختيارنا بين القانون والظلم القائم على قانون الأقـوى ينبغي أن يكـون اختيـارا سهـلا لو رغبنا - كما آمل - في إحلال السلم والأمن الدائمين مجددا في تلك المنطقة كي يتسنى لشعوبهـــا أن تعيش في جو من الاحترام المتبادل والوئام الكامل.

ولو فشلنا في لقائنا هذا مع التاريخ، فإن الأجيال المقبلة التي تعلق جميع آمالها على منظمتنا ستصاب بالذهول.

السيد خوشرو (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة مسألة لا يمكن إلا أن تؤرق ضمير أي إنسان. فما فتئ شعب البوسنة والهرسك المسلم البرىء. منـذ ما يزيد على العامين يتعرض للاستئصال العشوائـي والاغتصاب الجماعي والقتل المنهجي على أيدي الصـــرب. وعلى مدى هذه الفترة، شن القوميون الصرب حملة إبادة جماعية بدعم كامل من صربيا والجبل الأسود. ومما لا شك فيه أن الجرائم البشعة والعدوان الوحشي ضد جمهورية البوسنة والهرسك، الدولة العضو في الأمم المتحدة، تشكل واحدة من أسوأ المآسي الانسانية في التاريخ المعاصر.

وعلى مدى السنتين الماضيتين، بات من الواضح الجلي للمجتمع العالمي أن القوات الصربية لن تتوقف عن عدوانها القائم على إبادة الأجناس ما دام مجلس الأمن عازفا عن اتخاذ تدابير الإنفـــاذ، بما في ذلك استخدام القوة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وللأسف فـــإن مجلس الأمن ما زال عاجزا عن تحمل مسؤوليته، بمقتضى الميثاق، عن وقف العدوان الصربي، ناهيك عن عكس مســـاره. لقد كان لنهج مجلس الأمن وموقفه إزاء هذا الصراع، في واقع الأمر، تبعات خطيرة على الاستقلال السياسي لجمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية، وعلى السلم والأمن الدوليين.

والواقع أن موقف مجلس الأمن إزاء الاستئصال الوحشي والإبادة التدريجية لدولة فتية عضو في الأمم المتحدة يكشف بوضوح عن أن النهج السلبي والسياسة

المتسمة بالمعايير المزدوجة والاسترضاء والتغاضي إزاء المعتدي، يمنعان المجتمع الدولي من إنفاذ العدالة. كما أن هـــذا يسمح للمعتدي بإملاء شروطه على مجلس الأمن، والاستمرار في عدوانه دون رادع.

إن حرمـــان دولة مستقلة، دون مبرر، من حقها الطبيعي في الدفـــــاع عن النفس فرديا أو جماعيا بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ترك شعب البوسنة والهرسك تحت رحمة المعتدين. وتمثلت النتيجة المؤسفة لذلك في الاستهانة التامة بحقوق أفراد تلك الأمة، وبمعايير ومبادئ القانون الدولي التي تستند إليها تلك الحقوق. والآن وقد أصبحت المصالح الوطنية للدول القوية ذات أسبقية على الالتزامات الدولية، والآن وقد انتهجت تلك الدول موقفا ينحو إلى إضفاء الشرعية على مكاسب المعتدي، فإن المجتمع الدولي يواجه بمهمة عاجلـــة. فيتعيـــن علينا أن نبدي دعمنا المعنوي والسياسي دفاعا عن شعب البوسنة والهرسك المحاصر. وينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا للتخفيف من معاناته ومعالجة هذه الشواغل.

وفي هذا السياق، يتعين على مجلس الأمن، لدى الوفاء بمسؤوليته بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق، أن يتخذ إجراء سريعا وفعالا بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق. ويجب عليه أن يأذن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة البوسنة والهرسك، باستخدام جميع الوسائل الضرورية لدعم واستعادة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية ووحدتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يستثني جمهورية البوسنة والهرسك، دون مزيد من التأخير، من الحظر المفروض على توريد الأسلحة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١).

ومن الواضح أن مفاوضات السلم في هذا الصراع لم تجر بأسلوب منصف وعادل. كذلك فإن خطط السلم المقترحة لم تتوخ مبدأي الانصاف والعدالة. ولكي يكتب للمفاوضـــات النجاح، لابد من جعل المعتدين الذين يتمتعون بالتفوق العسكري يدركون أن المجتمع الدولي لن يقبل إلا بحل عادل ومنصف - حل لا يمليه استخدام القـــوة و "التطهير العرقي". وفي هذا الصدد، ترى جمهورية إيران الاسلامية أن محادثات السلم قد تعثرت، للأسف بسبب استمرار تشدد الصرب، وذلك على الرغم من استمرار حكومة البوسنة في إبداء المرونة.

ونحن نعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تتخذ قرارا يستند إلى المبادئ الأساسية والجوهرية المطلوبة من أجل الحل السلمي للمآساة الإنسانية في البوسنة والهرسك. وهذه تتضمن، بصفة خاصة، الاعتراف بحق البقاء لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها المسلم، بما في ذلك قدرتهما على الدفاع عن النفس؛ وإرساء وقف حقيقي لإطلاق النار؛ وسحب الأسلحة الصربية الثقيلة إلى مناطق خارج المناطق الآمنة؛ ورفع الحصار عن المدن؛ واستعادة الوصول غير المعاق للمساعدة الانسانية؛ وإعادة تأكيد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة و "التطهير العرقي"، وضرورة الجلاء عن الأراضي المحتلة بهذا الطريق؛ والعودة الآمنة والمشرفة للاجئين؛ وحق حكومة وشعب البوسنة في التماس وتلقي التعويضات عن أضرار الحرب، وأخيرا ضرورة معاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

وفـــي ضوء هذه الخلفية، يشارك وفدي في تقديم مشروع القرار المقترح بشأن البوسنة والهرسك، ويؤيد تأييدا قويا اعتماده من جانب الجمعية العامة. ومشروع القرار يشتمل على مبادئ سوف تساعد على إقامة سلم دائم في جمهورية البوسنة والهرسك. وفي هذا الخصوص يحث مشروع القرار مجلس الأمن على نصرة جمهورية البوسنة والهرسك واستعادة سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعلى استثناء ذلك البلـــد من الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وفضلا على ذلـــك، يدعو مجلس الأمن الى ضمان أن تكون مقترحات السلم متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية ومجلس الأمن السابقة، والمبادئ المعتمدة في مؤتمر لندن. وفي رأينا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب لهذه النداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي، ويصحح أخطاءه السابقة.

إن العديد من البلدان، بما فيها جمهورية ايران الاسلاميـــــة، تشعر بالانزعاج ازاء الاقتراح الأخير بتخفيف الجزاءات المفروضـــة على صربيا والجبل الأسود. ومما يؤسف له أن يجري هذا الكلام عن رفع الجزاءات في الوقت الذي يستمر فيه العدوان الصربي دون هوادة. إن هذه الجزاءات، التي كانت قد فرضت في أعقاب العدوان الصربي السافر على البوسنة، ينبغي أن تستمر الى حين الوفاء الكامل بجميع الشروط التي حددها مجلس الأمـــن، بما في ذلك الجلاء عن الأراضي المحتلة عن طريق القوة و "التطهير العرقي".

وهنا في الجمعية العامة، نحن ممثلي المجتمع الدولي بأسره، نقف دائما في طليعة الدفاع عن القيم

الانسانية والمعايير والمبادئ المقبولة دوليا. وبالتأكيد فإن جهودنا الجماعية والمتضافرة ستمكننا من التصدي للجرائم التي ترتكب ضد الانسانية، وحماية وصون الاستقلال السياسي لجمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية ووحدتها.

وجمهورية إيران الاسلامية تقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل من أجل تحقيق هذه الأهداف.

السيد أوزفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة وهي: ايسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلادي السويد.

لقد أدت المأساة في البوسنة والهرسك إلى معاناة إنسانية واسعة النطاق وغير مقبولة على الرغم من استمرار الجهود من أجل السلم منذ عام ١٩٩٢. وتؤيد بلدان الشمال تمام التأييد الجهود الدؤوبة التي يبذلها اللورد أوين والسيد ستولتنبرغ، وفي إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، لتعزيز وقف الأعمال العدائية وتعزيز المفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية. ويجب على المجتمع الدولي ألا يكل في جهوده للاسهام في وقف القتال وللتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام.

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة فشلت الأطراف حتى الآن في التوصل إلى اتفاق سلمي على أساس مقترحات السلم الثلاثة التي طرحت في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وتمثل مبادرة الاتحاد الأوروبي فرصة جديدة لتسوية النزاع بطريقة سلمية، ونأمل أن تغتنم الأطراف هذه الفرصة، فالمجتمع الدولي لا يمكن أن يصنع السلم لها.

والسكان المدنيون هم الضحية الرئيسية في الحرب الدائرة في البوسنة. فهم يعانون معاناة شديدة من العدوان العسكري و "التطهير الإثني" والتعذيب والعنف - ضد النساء والأطفال بصفة خاصة. ويجب على الأطراف أن تدرك أن إطالة أمد الحرب لن تحسن حالتها على المدى الطويل. يجب أن تعطى للسلام فرصة النجاح.

من المأساوي أن الدولة البوسنية المتعددة الأعراق لم يعد بقاؤها ممكنا الآن. مع ذلك يجب أن يظل هذا هو الهدف على الأمد الطويل. فلن يتيسر عكس اتجاه نتائج الحرب و "التطهير الإثني" إلا على أساس ظروف سلمية تكفل الحقوق الأساسية لجميع المجموعات العرقية.

وترحب بلدان الشمال بإنشاء المحكمة الدولية لجرائم الحرب. ويجب تقديم المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة لما ارتكبوه من فظائع.

لقد بدأ الشتاء القارس بالفعل في زيادة تفاقم المأساة الشديدة للسكان الذين يواجهون المجاعة. وتجري إعاقة قوافل الإغاثة واستخدامها كأسلحة في النزاع كتكتيك متعمد من جانب الأطراف المعنية والوحدات غير النظامية. وأصبح الإجرام والخروج الواسع النطاق على القانون بصورة متزايدة من السمات البارزة للنزاع.

ويكتسي طلب وجوب السماح بوصول شحنات الإغاثة إلى المحتاجين إليها بإلحاحية حتمية في هذه الحالة. ويجب على الأطراف وفقا للإعلان المشترك الموقع في جنيف في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والمؤكد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أن يكفلوا حرية التحرك الكاملة والمأمولة لجميع القوافل الإنسانية.

وإذا استمرت الحرب، سيصبح من العسير على نحو متزايد الاضطلاع بعملية إنعاش دولية على نطاق كاف. وفي الوقت نفسه، يجب على العالم بأسره أن يقدم صورة أوضح لما يمكن أن تنضوي عليه أي مبادرة لتعمير الهياكل المدنية.

فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، يجب أن يكون تنفيذ اتفاق للسلام أحد الشروط الأساسية المسبقة للرفع أو التخفيف التدريجي للجزاءات المفروضة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويجب أن يوفر المجتمع الدولي ضمانات لخطة السلم على الصعيدين المدني والعسكري. ويجب أن تنهض جميع البلدان، ولا سيما الدول الكبرى، بمسؤولياتها في هذا الصدد.

ما برحت بلدان الشمال على استعداد للاشتراك في تنفيذ اتفاق السلم. كما أننا نرى أن عددا من المنظمات الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات غير الحكومية تضطلع كلها بدور هام، ومن ثم يمكنها أن تقدم اسهامات كبيرة في هذه العملية.

وفي مجال حفظ السلم، تعاني قوة الأمم المتحدة للحماية من نقص في الأفراد في البوسنة وتعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فقوة الحماية لا يتعين عليها أن تواجه الهجمات المسلحة فحسب وإنما أيضا مشكلة إعاقة نقل المعدات وإمدادات الإغاثة للمحتاجين إليها.

ويمثل فتح مطار توزلا عاملا حيوي الأهمية لتوزيع الإغاثة الإنسانية، وهذا من شأنه أن يحسن إمكانية توصيل اللوازم إلى أفراد الأمم المتحدة. ولهذا فإننا نحث الأطراف على أن تتعاون مع الأمم المتحدة من أجل إعادة فتح مطار توزلا.

وعلى الرغم من الظروف المناوئة تقدم قوة الحماية إسهاما قيما، لا سيما في المجال الإنساني بالتعاون الوثيق مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وهي الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة. وتسهم بلدان الشمال حاليا بقرابة ٣٠٠ ٣ فرد في قوة الأمم المتحدة للحماية، يوجد ٠٠٠ ٢ منهم في البوسنة. كما أن الكتيبة النوردية في منطقة توزلا يجري وزعها الآن. وحاليا، يوجد حوالي ٩٠٠ مما مجموعه ٣٠٠ ١ من الأفراد التابعين لبلدان الشمال في منطقة العمليات هذه.

لقد وضعت الكتيبة النوردية في البوسنة موضع الاختبار وواجهت واقعا مؤلما. فأفرادها يتعرضون للمضايقة والهجمات، كما أن هناك نقصا في المعدات الأساسية أو افتقارا تاما لها. ومن غير المقبول أن يعيق الصرب توصيل المعدات والإمدادات لقوات حفظ السلم النوردية في توزلا وللقوات الأخرى التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية.

وفي المجال الإنساني، تسهم بلدان الشمال مجتمعة بما مجموعه ١٨٢ مليون دولار أمريكي تقريبا لمختلف البرامج في يوغوسلافيا السابقة، لا سيما في البوسنة. وتقدم المساعدة، في جملة أمور أخرى، لتوفير المسكن للمشردين ولتوفير الأدوية والإمدادات الغذائية.

وتمثل تدفقات اللاجئين أثرا مأساويا آخر من آثار الحرب في يوغوسلافيا السابقة. فقد التمس ما يزيد على ٦٠ ألفا من سكان البوسنة الملجأ في بلدان الشمال. ومن الأساسي أن يبدي المزيد من البلدان موقفا سخيا فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية للمنطقة فضلا عن قبول اللاجئين من البوسنة ويوغوسلافيا السابقة.

إن مشروع القرار (A/48/L.50) المطروح علينا اليوم يبين الحالة البالغة الخطورة في البوسنة والهرسك ويؤكد من جديد عددا من المبادئ الهامة التي يتعين أن توجه البحث عن تسوية. وعلى حين أننا نؤيد تمام التأييد الأهداف الأساسية للقرار، وهي وضع حد للأعمال العدائية والإسهام في استعادة السلم، فإن بعض أحكامة تسبب صعوبات لبلدان الشمال. وهذه تتعلق، في جملة أمور أخرى، بموقف بلدان الشمال المعروف فيما يتعلق بالفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار. ولهذا لن يتسنى لبلدان الشمال أن تؤيد مشروع القرار.

أخيرا، ينبغي التأكيد على أن أي اتفاق للسلم الدائم في البوسنة والهرسك يتوقف إلى حد ما على التطورات الإيجابية في يوغوسلافيا السابقة كلها، ولا سيما في كرواتيا وكوسوفو. ولهذا، فعلى حين تعمل الأطراف المعنية والمجتمع الدولي من أجل إحلال السلم في البوسنة، يجب اتخاذ تدابير في الوقت نفسه لتأمين السلم في المنطقة بأسرها.

السيد أبو عودة (الأردن):

هذه هي الدورة الثالثة على التوالي التي تتصدى فيها الجمعية العامة للعدوان الصربي المستمر على جمهورية البوسنة والهرسك، الدولة العضو في الأمم المتحدة. وهو العدوان الذي تنامى في وحشته وتفاقم في أبعاده وسدر في انتهاكه للقيم والمبادئ الإنسانية وأمعن في استهتاره بالشرعية الدولية.

أثناء مناقشة الجمعية العامة لهذا النزاع الدولي في الدورة السابقة كانت السمة البارزة في الوضع، على بشاعته، هي الخلل القائم بين المعتدي والمعتدى عليه. فهناك الطرف الصربي المتفوق بالسلاح والمنتشي بالانتصارات والمشحون بالعصبية القومية والدينية، يقابله الطرف البوسني الأقل تسلحا والمؤمن بالتعددية القومية والدينية والذي تقضم أرضه ويستأصل أبناؤه بالتصفية العرقية وبكل أشكال الإرهاب.

مع ذلك، فقد صبغت المناقشة العامة حول العدوان الصربي في الدورة السابقة بقدر من الأمل في أن ذلك العدوان يمكن ردعه ووقفه. وكان الباعث لذلك الأمل هو أن الأمم المتحدة، بتدخلها للنهوض بمسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق باعتبارها الموئل الأخير للمعتدى عليهم، ستعدل ذلك الخلل بوقوفها إلى جانب المعتدى عليه تمهيدا لتسوية النزاع بالطرق السلمية، من خلال الوسطاء الدوليين.

وبالفعل فقد بادر مجلس الأمن الدولي بإصدار القرارات المتوالية على أمل التأثير على الموقف الصربي وتطويره باتجاه القبول بوقف إطلاق النار والتفاوض الجاد وصولا إلى سلام عادل بين المتنازعين يهيئ الأرضية الصلبة لسلام أشمل في سائر منطقة البلقان.

واليـــوم ونحن نناقش العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، يؤسف وفد بلادي أن يعبر عن حزنه بأن ذلك الأمل قد تراجع حتى غدا خيطا باهتا متكسرا. ففي صورة الوضع اليوم لا نرى فقط كل ملامح البشاعة الناجمة عن مجريات العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك أرضا وشعبا، بل نرى فيها أيضا الأمم المتحدة العاجزة عن تنفيذ قراراتها الأمر الذي جعل منها صورة مفزعـــة إلى جانب أنها بشعة. وهل هنالك ما هو أكثر افزاعـــا من أن تفقد الأمم المتحدة مصداقيتها؟ هل هناك ما هو أكثر تهديدا للسلام والأمن الدوليين من أن يُطلق العنان لغرائز التوسع والضم والانفصال بالقوة المسلحة؟ وهل هنالك أكثر رعبا من التوقف عن الاحتكام للقانون الدولي والحوار السلمي؟ هل هنالك أكثر إيحاء باللجوء إلى قوة السلاح في حل المنازعات من سد الباب القانوني على المتنازعين وتخلي المرجع القانوني عن القيام بمهامه؟

إن هذا الوضع المتردي الذي وصلت إليه الأمم المتحـــدة في عجزها عن لجم العدوان الصربي وعن تنفيذ قراراتها قد منح المعتدي الصربي شعورا بالتفوق على الأمم المتحدة ذاتها إلى جانب تفوقه العسكري على ضحيته. ومن هنا فإنه لا يمكننا ونحن نناقش موضوع البوسنة والهرسك أن نفصل بين الأمرين لأنهما متداخلان ومتكاملان. إن السبب وراء شعور الصرب بتفوقهم علـــى الأمم المتحدة مرده غياب الالتزام السياسي لدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بتطبيق أحكام الميثاق على المعتدين الصرب. وإن كان هنالك من درس نستخلصه مما نحن بصدد مناقشته فهـــو أن الإعـــلان المجـرد عـن التـزام الـدول بالميثاق لا يكفي، إذ لا بد أن يدعمه التزام سياسي بتطبيق أحكامه. وإلا فـــإن صورة الأمم المتحدة باعتبارها التجسيد المتفق عليه للشرعية المرجعية لدول وشعوب الأمم المتحدة ستبهت، لتحل محلها صورة أمم متحدة إما تعسفية بانتقائيتها أو غائبة بسبب عجزها. وأي واحدة من الصورتيـــن أو كلتيهما تنزعان عن الأمم المتحدة مصداقيتها التي بدونها يصبح العيش في هذا العالم غير مأمون.

وإذا كانت قوانين لعبة الحرب الباردة في السابق قد زودتنا بما كان يلزمنا من تبرير لشلل الأمم المتحدة في تلك الحقبة، فإن انتهاء الحرب الباردة وتعطل قوانينها يتركاننا اليوم بدون أي حجة لنبرر عجز الأمم المتحدة الحالي. ولا يوجد أي سبب لذلك العجز في رأي وفد بلادي سوى غياب الالتزام السياسي بتطبيق أحكام الميثاق.

لقد أشارت المادة الأولى من الميثاق بوضوح إلى أن أمر حفظ السلم والأمن الدوليين هو القصد الأول للأمـــم المتحدة. ونصت على أن تحقيق ذلك يكون عن طريق اتخاذ الأمم المتحدة لتدابير مشتركة فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والأمن الدوليين وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، مرسية بذلك مفهوم الأمن الجماعي وأهميته.

ووفق الفقرة الأولى مـــن المادة ٢٤ من الميثاق تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتلك المسؤولية إلى مجلس الأمن ليعمل نائبا عنها، لا لشيء إلا لكي يكون العمل سريعا وفعالا. كما أكدت الفقرة الثانية من تلك المادة أيضا على أهمية أن يؤدي مجلس الأمن ذلك الواجب وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وللسلطات التي خولها الميثاق له.

ومن هنا فإن الدول الأعضاء الممثلة بكاملها في هذه الجمعية العامة مطالبة بإعادة تأكيد المبادئ المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن وتلك التي تبناها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والمتعلقة بجمهورية البوسنة والهرسك، كما أنها مطالبة بحمل الصرب على وقف إطلاق النار فورا لخلق الأجواء المناسبة لاستئناف مفاوضات السلام في إطار المؤتمر الدولي، ولعل أهم خطوة لجعل صربيا والجبل الأسود تتجاوب مع مساعي السلام هو إزالة الخلل القائم بينها وبين جمهورية البوسنة والهرسك، في موضوع التسلح، فتعفى الأخيرة من حظر الحصـــول علـــى السلاح المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١). فضلا عن مطالبة مجلس الأمن بدعم جمهورية البوسنة والهرسك في استعادة كامل سيادتها على أراضيها والمحافظة على وحدتها الإقليمية وإعادة اللاجئين البوسنيين إلى مدنهم وقراهم مع التأكيد على وحدة العاصمة سراييفو كمنارة للسلام والتعددية الثقافية والعرقية والدينية.

وكي تتجه الجهود الدولية نحو مبتغاها في وقف العدوان وإقامة السلام وتتخذ المسار المناسب، فإن

وفد بلادي يرى ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية: أولا، وقف انتهاكات الصرب المستمرة للحدود الدولية بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وذلك بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ٧٩٦ (١٩٩٢)؛ ثانيا، حمل جمهورية يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) على الوقف الفوري لإمدادات الأسلحة إلى القوات الصربية شبه العسكرية العاملة على أراضي جمهورية البوسنة والهرسك استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣)؛ ثالثا، رفع الحصار عن سراييفو والمدن الأخرى المحاصرة في جمهورية البوسنة والهرسك واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المناطق الآمنة؛ رابعا، اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لإعادة فتح مطار توزلا لتسهيل عملية استلام المساعدات الإنسانية الدولية ومنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر حرية الوصول إلى معسكرات الاعتقال.

إن وفد بلادي وهو يعرب عن شكره وتقديره لكل الأفراد والجماعات والهيئات والأجهزة التي تقدم المساعدات الإنسانية لشعب البوسنة والهرسك ليود أن يعرب أيضا عن قلقه من الحالة الإنسانية البالغة الخطورة هناك والناتجه عن إمعان الصرب في عدوانهم وعجز الأمم المتحدة عن وقف العدوان. ويكفي بهذا الصدد أن نشير الى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي يؤكد أنه إذا لم يتم إيصال مساعدات إنسانية عاجلة لمشردي البوسنة البالغ عددهم ١,٨ مليون فرد فسيلاقي ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة منهم حتفهم هذا الشتاء. إن مجلس الأمن مطالب باتخاذ موقف حاسم من الصربيين الذين يعملون على إعاقة إيصال المساعدات لهؤلاء. فقراره ٧٧٠ (١٩٩٢) أذن باتخاذ كل التدابير اللازمة لإيصال المساعدات الغوثية للمحتاجين إليها.

إن بلدي الأردن الذي يسهم بشكل مرموق في القوات الدولية العاملة في يوغوسلافيا سابقا، والذي فضلا عن ذلك أبلغ سيادة الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا عن تخصيص لواء من قواته المسلحة يضعه تحت تصرفه لاستخدامه حيث تحتاج الأمم المتحدة لقوات سلام في هذا العالم، يتطلع للتعاون مع سائر الدول الأعضاء لتفعيل دور الأمم المتحدة بشكل ناجع يسهم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أؤكد باسم وفد بلادي بأن حرصنا على وقف العدوان الصربي وحل النزاع سلميا بين الأطراف المتحاربة واستعادة كرامة الإنسان الممتهنة بالاغتصاب والتجويع والتشريد والتشويه والقتل، بالاستناد لأحكام ومبادئ الميثاق لا يعادله إلا حرصنا على أن نرى أمما متحدة تستعيد مصداقيتها.

ولنحذر من التهاون في الأمر، لأن السكوت على المكاسب التي حققها وما يزال يحققها العدوان الصربي على أرض البوسنة والهرسك قد يعني المصادقة الدولية على هذه المكاسب غير الشرعية بدون قصد. إنه وضع يثير الفزع حقا، إذ تكفي الإشارة، كمثال، إلى أن الإطار الذي يجري داخله الوسطاء الدوليون مفاوضاتهم قد تغير بشكل خطير، لأنه بدأ يأخذ بالاعتبار الحقائق الجديدة التي أفرزها العدوان. إن السكوت على ذلك يعني انخراط الأمم المتحدة في تأسيس سابقة قد تصبح أحد القوانين في إدارة العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد. وهذا يعني كذلك أننا، دون أن ندري، قد نكون على وشك الانزلاق في هوة سيطرة قانون تبادل المصالح وتوازنها بين الأقوياء عسكريا كأساس للتعاون والاستقرار الدوليين، ولكن على حساب الضعفاء.

وعليه، فإن إنقاذ جمهورية البوسنة والهرسك، الدولة العضو في الأمم المتحدة، بوقف العدوان الآثم المستمر عليها، هو إنقاذ لمصداقية الأمم المتحدة، تلك المصداقية التي تشكل الأساس المتين لإنقاذ شعوب دول أخرى من حمى الحروب والاعتداءات حاليا وفي مقبل الأيام.

السيد فرهدي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن وفد أفغانستان يشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، الجاري مناقشته في الجمعية العامة.

في المراحل المبكرة لمأساة البوسنة والهرسك المفجعة، اشترك وفد أفغانستان في مناقشات مجلس الأمن، وأعرب عن آرائه في الجلسات التي عقدت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

ما هو الوضع السائد اليوم في البوسنة والهرسك؟ لقد أصبح الوضع أكثر سوءا بكثير مما كان عليه في بداية العام، وأكثر خضوعا لسطوة الصرب وقمعهم. وتلقي قرارات مجلس الأمن، أساسا، التجاهل والاستخفاف من جانب المعتدين - كما أشار ببلاغة صباح اليوم سفير البوسنة والهرسك، محمد شاكر بيه، وما قاله اليوم الكثير من الممثلين الآخرين.

أما مبادرة الاتحاد الأوروبي الأخيرة فقد رفضت عمليا من جانب الصرب الذين يعارضون تقديم أي تنازل لإعطاء البوسنيين أراض صالحة للحياة في غرب البوسنة، وفي شرقها بشكل خاص. ويدفع الصرب بصلف بأن الجيوب البوسنية في شرق البوسنة يمكن أن تظل معزولة، وأن البوسنيين يمكنهم ببساطة أن يختاروا التخلي عن المناطق الآمنة في سربرينيتشا وزيبا وغورازده.

ومباشرة بعد إيصال تلك المرحلة من محادثات جنيف إلى طريق مسدود، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بدأ الصرب قصف سراييفو مرة أخرى، وأصبح القصف أكثر فتكا مما كان عليه في الأسابيع السابقة. ويعيد الصرب حاليا وزع قواتهم ودباباتهم وأسلحتهم الثقيلة الأخرى في مواقع جديدة تحيط بالمدينة، ويستعدون للقيام بأعمال أكثر عدوانية. واسمحوا لي أن أذكر جميع الوفود الحاضرين هنا برد فعل وزير خارجية فرنسا، السيد ألان جوبيه، الذي أجاب، عندما سئل مساء الثلاثاء الماضي في مقابلة تلفزيونية على القناة ٢ الفرنسية عن أعمال القصف الفتاكة هذه، بقوله: "هناك قرار صادر عن مجلس الأمن بشأن توجيه ضربات جوية. فماذا ننتظر؟". وأنا واثق من أن جميع أعضاء مجلس الأمن ومنظمة حلف شمال الأطلسي يفهمون الآثار العملية المباشرة لهذا البيان. وهذه الضربات الجوية يجب تنفيذها عندما يستأنف الصرب قصفهم لسراييفو أو هجماتهم على الجيوب الأخرى. ومن الحيوي أيضا دعم الموقف التفاوضي للبوسنيين بتشديد إنفاذ الجزاءات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا):

إن قرار "المناطق الآمنة"، من سراييفو إلى غورازده، لا يزال دون تنفيذ. وهناك عروض حالية من جانب الدول الأعضاء في المجتمع الدولي لتنفيذ هذا القرار بفعالية، بل وإضافة مدن جديدة لقائمة المناطق الآمنة. وينبغي على الفور الموافقة على هذه العروض وتنفيذها حالا. ولنذكر أن الحصار المفروض على سراييفو والمدن البوسنية الأخرى من أهم العناصر التي تسهم في المعاناة الإنسانية، وأكبر عائق لإجراء محادثات سلام بناءة. والسماح باستمرار الحصار أمر بغيض من الناحيتين الأخلاقية والقانونية ومميت استراتيجيا. إن خنق المدن البوسنية لا يزال مستمرا، والأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، مسؤولان تاريخيا عن هذا الوضع الخطير الذي لا يمكن تبريره.

ومن الأهمية بمكان أن نؤمن على الساحة العلاجات الفورية التالية لهذا الوضع الفظيع: أولا، يجب أن يفتح مطار توزلا. ثانيا، وفقا للاتفاق الذي وقعت عليه جميع الأطراف وممثلا الأمم المتحدة، الجنرالان كوت وبريكمونت، ينبغي الرد على أي إعاقة أو تعطيل للقوافل الإنسانية من جانب الصرب "بالوسائل اللازمة". ثالثا، يجب على الصرب أن يقبلوا الحلول التوفيقية بإعطاء الأراضي البوسنية - ولا سيما المناطق الآمنة في سربرينيتشا وزيبا وغورازده - مقومات البقاء الاقتصادية والجغرافية والسياسية والدفاعية، بدلا من خنقها. رابعا، تمشيا مع مقومات البقاء هذه، يجب أن تحتفظ الحكومة البوسنية بمنفذ إلى البحر، وبجزء من ساحلها في نيوم. خامسا، إن سراييفو لا يمكن تقسيمها كما قسمت برلين وبيروت. وهي غير قابلة للتقسيم لأسباب تاريخية وقانونية وإنسانية وسياسية وعملية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستند إلى هذا المبدأ في وضع تشريعاته، وأن يتحدى الحصار الذي يشجع المعتدين الصرب على التقدم بهذه المطالب. وينبغي إصدار إنذار أخير إلى الصرب، قبل الضربات الجوية، كيما يوقفوا نهائيا قصفهم، ويزيلوا أسلحتهم الثقيلة من ضواحي المدينة، ويرفعوا حصارهم.

إن مشروع القرار المتصل بالبند قيد النظر يحدد المبادئ الأساسية الدنيا. وهذا المشروع يستند إلى أسابيع طويلة من المفاوضات؛ وروعيت فيه آراء كثير من الوفود - وينبع كل ذلك من رغبة مقدميه في التوصل إلى مشروع قرار يعتمد بتوافق الآراء أو على الأقل بتأييد الأغلبية العظمى من وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أذكر بالأمر الصادر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ عن محكمة العدل الدولية إلى حكومة "يوغوسلافيا" (صربيا والجبل الأسود) باتخاذ جميع ما بوسعها من تدابير لمنع ارتكاب جريمة إبادة الأجناس، سواء كانت موجهة ضد السكان المسلمين في البوسنة والهرسك أو ضد أي مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية أخرى.

وقد أعرب وفد أفغانستان، في بياناته المذكورة آنفا التي أدلى بها في مجلس الأمن، أن قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الذي يعلن حظر الأسلحة ضد يوغوسلافيا السابقة لا يمكن تطبيقه في حالة البوسنة والهرسك. وقد أيدت وجهة النظر هذه حركة التصالح الدولية، المتمركزة في جنيف، والتي سجلت بياناتها اللجنة الفرعية المعني بمنع التمييز وحماية الأقليات،

التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ورقة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبالتالي، يؤكد الوفد الأفغاني، مرة أخرى، أنه من الضروري أن تلتمس الجمعية العامة الفتوى من محكمة العدل الدولية، على أساس المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١٠٣ من النظام الداخلي للمحكمة، وبموجب الإجراءات العاجلة للمحكمة بشأن المسائل التالية: أولا، ما إذا كان مجلس الأمن قد حاول في يوم من الأيام تعديل قراره ٧١٣ (١٩٩١) على نحو فعال أو تمديده من أجل أن يكون صالحا للتطبيق فيما يتعلق بجمهورية البوسنة والهرسك؛ ثانيا، ما إذا كان هناك قرار آخر لمجلس الأمن أو أية سلطة قانونية أخرى، تفوق أو تحد بأي شكل كان أي حق من حقوق العضوية لجمهورية البوسنة والهرسك بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالدفاع عن النفس على نحو فردي أو جماعي كما ورد في المادة ٥١ بصفة خاصة، وأخيرا، ما إذا كان حظر مجلس الأمن لا يزال ساريا بمقتضى القانون الدولي، إذا كان مجلس الأمن عاجزا عن أن يقرر رفعه في مواجهة الحقيقة الثابته التي مفادها أن الإبقاء على هذا الحظر يؤيد ارتكاب الإبادة الجماعية أو يسهم فيها.

وفي حالة الإبادة الجماعية التي يمارسها الصرب نلاحظ أن محكمة العدل الدولية في أمرها الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ قد لاحظت أيضا أن:

"جميع أطراف الاتفاقية قد تعهدت بذلك بمنع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها،"

بينما قررت المحكمة ذاتها أنها غير مقتنعة بأن كل ما ينبغي عمله قد تم القيام به بالفعل لمنع ارتكاب جريمة إبادة الأجناس في أراضي البوسنة والهرسك منذ أمر المحكمة الصادر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣؛ ويرى أحد قضاتها أن قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) المتصل بحظر الأسلحة ضد يوغوسلافيا، لا يمكن أن يكون قانونيا أو ملزما في تنفيذه ضد البوسنة والهرسك، وإلا فإنه سيجعل من أعضاء الأمم المتحدة متواطئين في جريمة الإبادة الجماعية.

وفي الختام، يود وفد افغانستان أيضا أن تؤكد الجمعية العامة حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استخدام، جميع الوسائل اللازمة، بالتعاون مع حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، لنصرة جمهورية البوسنة والهرسك واستعادة سيادتها واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية ووحدتها.

تشعر أفغانستان بالقلق إزاء مستقبل جميع أجزاء يوغوسلافيا السابقة، بما فيها الأراضي الخارجة عن البوسنة. ونحن نتفهم بالكامل مشاغل وفد البانيا التي أعرب عنها في كثير من لجان الجمعية العامة. إننا نشعر بالانزعاج الشديد إزاء الانتهاكات المنتظمة والمستمرة التي ترتكبها سلطات صربيا والجبل الأسود، ولا سيما في كوسوفو، وساندزاك وفويفودينا، ضد الكاثوليك، والمسلمين، والألبانيين، والبوسنيين، والكروات، والهنغاريين وغيرهم، الذين تغطيهم الضمانات الدولية لحماية الأقليات المنصوص عليها في معاهدة سان جيرمان - إن - لاي الصادرة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩١٩، والموقعة من مملكة الصرب السابقة، والكروات والسلوفينيين وفرنسا، وايطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأولئك الموقعون أو خلفاؤهم يتحملون المسؤولية القانونية عن تنفيذ تلك المعاهدة التي يبلغ عمرها ٧٢ سنة، لتفادي مآس أوسع نطاقا وأكبر حجما. وهناك خطر رهيب يهدد البلقان وأوروبا. فالفاشية لم تمت في أوروبا. والنزعة القومية المهيمنة أصبحت على نحو متزايد تشكل كارثة مهلكة بالنسبة لأوروبا الشرقية. إن التاريخ في هذه الأمسية من عام ١٩٩٤ لن يعتبر تلك الدول الموقعة على معاهدة ١٩١٩ وحدها مسؤولة، ولكنه أيضا سيعتبرنا جميعا مسؤولين. وعلينا أن نتخذ كل الإجراءات الوقائية التي نستطيع اتخاذها.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تجتمع الجمعية العامة اليوم من أجل مناقشة الحرب في البوسنة والهرسك. لقد مات في تلك الحرب عشرات الآلاف من الأشخاص، ومعظمهم من المدنيين. كما جرح مئات الآلاف أو شوهوا، وبلغ عدد اللاجئين والمشردين في الداخل الملايين.

إن المعاناة التي تجل عن الوصف التي يتعرض لها ضحايا الحرب الأبرياء في البوسنة والهرسك، تتطلب، في جملة أمور، التزاما معنويا وفكريا بالدقة، لا يسمح بالبلبلة إزاء طبيعة تلك الحرب.

فالحرب في البوسنة والهرسك ليست كفاحا مدنيا ولا صراعا إثنيا. إنها حرب من أجل الأرض، بدأت بهدف إنشاء صربيا الكبرى. ولا يزال الاستيلاء على الأراضي السمة الرئيسية للحرب. وممارسة "التطهير الإثني" البغيضة، التي بلغت حد الإبادة الجماعية

للمسلمين في البوسنة والهرسك، تعتبر نتيجة مباشرة لهذا النوع من الحرب. وتوفر تقارير السيد تاديوز مازوفيتشي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، الدليل الكافي الذي يفيد بأن "التطهير الإثني" ليس أمرا يحدث بمحض الصدفة، ولكنه أداة للحرب. ولئن كان صحيحا أن الحرب قد أصبحت معقدة على نحو متزايد، وأن الأعمال الوحشية ترتكب من جانب جميع الأطراف، فلا تزال سمتها الأصلية كحرب عدوانية ضد جمهورية البوسنة والهرسك، هي السمة الأساسية.

وما زال المجتمع الدولي بمؤسساته، بما فيها الأمم المتحدة عاجزا حتى الآن عن مواجهة الحالة في البوسنة والهرسك بطريقة فعالة، ولم يتمكن من وقف الحرب. ويعتبر هذا، وعلى الأقل جزئيا، نتيجة لعدم توفر الإرادة لوصف الصراع على حقيقته بالوضوح اللازم، وتحديد الإجراءات العلاجية المناسبة. ولم تتضح بالكامل حتى الآن آثار هذه الحالة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك أصبح واضحا بالفعل أن مصداقية المؤسسات الدولية قد تأثرت على نحو سلبي. ومن واجب مجلس الأمن الذي يتحمل، وفقا للميثاق، "المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين" أن يبذل الجهود اللازمة لتحقيق سلم دائم في البوسنة والهرسك، واستعادة مصداقية الأمم المتحدة.

إن السبيل الى السلم في البوسنة والهرسك لن يكون سهلا، وسيتطلب بذل جهود دؤوبة. وقبل كل شيء، ينبغي للارهاق العام ألا يسمح للشر بأن يسود، وينبغي تنفيذ أشد المهام إلحاحا على الفور. أما المساعدة الانسانية فيجب أن تصل الى الضحايا، ويجب إزالة العوائق التي تعترض تسليمها. إن الأولوية التي تتصف بها المساعدة الانسانية مسلم بها على نحو عام، ومهمة كفالة إيصال المساعدة الانسانية يجب مواصلتها بما يلزم من نشاط.

لكن المساعدة الانسانية لا يستعاض بها عن الحلول السياسية. وسلوفينيا تعتقد أنه يجب السعي الى إيجاد حلول سياسية لا انطلاقا من الادراك التام لخطورة المهمة فحسب، بل أيضا مراعاة لقابلية تطبيق هذه الحلول في البوسنة والهرسك ذاتها والمحافظة على الاستقرار في المنطقة. إن الوقت لإيجاد حلول جيدة يكاد ينتهي. مع ذلك، ينبغي أن يستمر بذل الجهود الدولية، ويتعين دعم المتطلبات الأساسية من أجل إيجاد حل عادل وثابت.

علاوة على ذلك، لا يسع الأمم المتحدة أن تسمح بالكافأة على استعمال القوة ضد دولة عضو. فالقبول بنتيجة العدوان سيقوض على نحو خطير المبادئ الأساسية للأمن الجماعي الذي قامت الأمم المتحدة بناء عليه. وللسبب نفسه، فإن انتهاكات القانون الانساني وحقوق الانسان التي ترتكب في الحرب في البوسنة والهرسك يجب ألا تمر دون عقاب، ويتعين دعم المعايير الأساسية للحضارة من خلال القيام بعمل دولي. وسلوفينيا ترحب بإنشاء المحكمة الدولية للمقاضاة بجرائم الحرب وبحقيقة أن المحكمة بدأت عملها.

وفيما يتصل بالمسائل المتعلقة بإيجاد تسوية للحرب في البوسنة والهرسك، أود أن أقتبس من البيان المشترك الذي صدر مؤخرا عن رئيسي سلوفينيا والجمهورية التشيكية - ميلان كوشان وفاكلاف هافال - وأصبح متوفرا للجمعية العامة في الوثيقة A/48/703 ما يلي:

"إننا نناشد، علاوة على ذلك، السياسيين في أرجاء العالم، ولا سيما في أوروبا، ألا يظلوا صامتين أمام تدمير القيم الإنسانية والمدنية الأساسية وقيم الحضارة، الذي يحدث دون عقوبة في البوسنة والهرسك. وإننا نقدر تقديرا كبيرا حسن نية جميع من يحاولون تسوية النزاع، ولكننا واثقون أن من الضروري أن تحدد من جديد المبادئ والنهج التي تتناولها المناقشات بشأن مستقبل هذه الدولة. لقد تم، حتى الآن، في جميع الخطط بشأن مستقبلها، قبول مبدأ الدولة الإثنية الخالصة، هو ما يتعارض مع مفهوم الاتحاد الأوروبي ومع القيم الأساسية الواردة في وثيقتي هلسنكي وباريس لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. إن المثل الأعلى الذي تشكله إقامة مجتمع مدني، وهو الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاتحاد فضلا عن أوروبا المستقبل، يُداس حاليا على أخطر وجه في الحوار المباشر للبلدان لمرتبطة ببعضها في إطار الاتحاد الأوروبي". (A/48/703، ص ٢).

وأود أن أضيف أن هذه المناشدة تتناول المسائل الأساسية التي ينبغي أن تكون موضع قلق لا للزعماء السياسيين في أوروبا فحسب، بل لجميع الفاعلين السياسيين في العالم.

إن المجتمع الدولي ووسطاءه ينبغي أن يواصلوا بذل جهودهم من أجل تحقيق حل عادل وصلب يقوم

على التفاوض. وسلوفينيا تؤيد المقترحات التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي - بمبادرة من ألمانيا وفرنسا - بوصفها منطلقا واقعيا لجهود جديدة وحديثة في عملية السعي الى تحقيق السلم. ويحدونا الأمل في أن تقبل الأطراف المعينة هذه المقترحات بالكامل باعتبارها الأساس الضروري لمواصلة المفاوضات بنية حسنة.

إن الحل الوحيد الذي يمكن أن يدوم هو الحل القائم على التفاوض بنية حسنة مع التقدير الكامل للشواغل المشروعة التي تساور حكومة البوسنة والهرسك. وهذا الحل وحده يمكن أن يهيئ الظروف للعودة الطوعية والآمنة للاجئين وللتدابير الأخرى الضرورية لإصلاح الآثار الناجمة عن "التطهير العرقي". ولا يمكن بدون الحل القائم على التفاوض بنية حسنة أن يمهد السبيل الى التطبيع في المنطقة.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن بلدان اتحاد المغرب العربي الذي أتشرف بالتكلم نيابة عنه وهي الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وبلادي تونس تعتبر أن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك تمثل بلا شك أخطر مأساة تواجه هذه المنظمة مؤخرا. إنها مأساة توخز ضمير المجتمع الدولي بأسره وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إننا لسنا بحاجة الى التذكير هنا بفصول المأساة التي أصبحت قدر هذه الجمهورية الفتية والعضو في الأمم المتحدة مادام الجميع على علم بها.

منذ سنتين تقريبا حتى الآن، يتعرض بلد صغير في قلب أوروبا بالذات، وهو دولة عضو في هذه المنظمة، لعدوان واضح على سلامته الاقليمية يعرض أهله لـ "التطهير العرقي" الذي يقرب من إبادة الجنس، وتهان فيه المبادئ الأساسية لحقوق الانسان والقانون الدولي يوميا.

إن المعلومات الواردة إلينا تؤكد مواصلة سياسة التصعيد بعناد وتعمد، وهي تشكل خطرا على المستقبل لا للبوسنة والهرسك فحسب، بل لمنطقة البلقان بأسرها. وهذه السياسة تدل على تصميم قوات الصرب على التوسع ودأبهم على تحدي المجتمع الدولي.

لقد انقضى ٢٠ شهرا من الحرب، وتم وضع ثلاث خطط دولية للتسوية واتخذ مجلس الأمن قرابة ٣٠ قرارا بشأن الحالة في يوغوسلافيا السابقة، بعضها اتخذ بموجب الفصل السابع، فضلا عن مئات الإصابات وآلاف اللاجئين. وهذه الحالة المثيرة للجزع أكدها الممثل الخاص للأمين العام السيد ثورفالد ستولتنبرغ في جلسة عقدها مجلس الأمن بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وهو الذي أود هنا أن أشيد بعمله الذي يتصف بالصبر والشجاعة.

إن انعدام الأمن والهجمات على القوافل الإنسانية حملت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا على تعليق المساعدة التي تقدمها الى حوالي ٠٠٠ ١٤٠ شخص موجودين تحت السيطرة الصربية في البوسنة والهرسك. والعوائق المختلفة التي أقامها الصرب البوسنيون منعت القوافل من الوصول الى المناطق الاسلامية - ولا سيما زيلنيكا. والقوات الصربية في البوسنة تقوم، دون شعور بالخجل إزاء فتح النار على أصحاب الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة، بمنع وزع هؤلاء الجنود في بعض المناطق الحساسة.

إن المستشفيات التي لا يوجد فيها كهرباء أو تدفئة، ويهجرها الأطباء في بعض الأحيان لأسباب أمنية، لم تعد في وضع يمكنها من معالجة المرضى والجرحى. وهذه الحالة لا يمكن تحملها وهي تتطلب بوضوح إيجاد حل عاجل، لا من الناحية الانسانية فحسب، بل أيضا من الناحية السياسية والعسكرية. وهذا الحل سيتطلب بالضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالوسائل المناسبة، فضلا عن التعاون النشط من جانب البلدان في المنطقة.

إن هذا التعاون بات ضروريا للغاية، لاسيما وأن الحظر على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن يعاقب المسلمين البوسنيين الذين بحرمانهم استخدام أية وسائل عسكرية أضحوا في وضع لا يستطيعون فيه أن يدافعوا عن أنفسهم، ولذلك فإنهم يخضعون لأسوأ أنواع الضغوط الممكنة بغية القبول باستسلام سيعود بالنفع في التحليل الأخير على المعتدين الصرب المصممين على تحقيق مكاسب إقليمية عن طريق استخدام القوة.

إن بلدان اتحاد المغرب العربي تعمل فرادى ومجتمعة في كل محفل من المحافل الدولية والاقليمية من أجل النهوض بحل منصف ودائم لهذه المشكلة. وعلى سبيل المثال، شاركنا في بعثة منظمة المؤتمر الاسلامي على مستوى وزراء الخارجية التي قامت في الفترة ما بين ٣ و ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ بزيارة

باريس ولنـــــدن وجنيف ونيويورك وواشنطن وبون وموسكو وبيجينغ.

وفـــــي حين أن البعثة تسترعي الانتباه الى خطورة الحالة والحاجة الماسة لايجاد حل منصف، فإنها أكدت مجددا علىالمبادئ التالية:

أولا، إن أي خطـــــة للتسوية يجب أن تضمن السلام الاقليمي والاستقلال السياسي للبوسنة والهرسك.

ثانيا، إن هذه الخطـــــة ينبغي ألا تكرس الأمر الواقع وألا تسمح بضم أراض تمت حيازتها بالقوة.

ثالثا، إن الأمم المتحدة والدول الكبرى، إذا اتخذت إجراء فوريا نشطا ومنصفا، فستساعد على تبديد الانطباع بأن المعنيين بتسوية هذا الصراع يكيلون بمكيالين.

رابعا، من الضروري وضع نهاية للعدوان الصربي - واستخدام القوة اذا اقتضى الأمر ذلك - وذلك لكي تستمر المفاوضات في جو هادئ، ولكي تصل المعونة الانسانية الى السكان الذين تأثروا بشدة بالحرب وببرد الشتاء القاسي.

خامسا، عملا بالمادة ٥١ من الميثاق، التي تعترف بحق الدفاع عن النفس، ينبغي إعفاء المسلمين البوسنيين مـــن تطبيق الحظر على الأسلحة والذخائر. إنهم في الواقع، الوحيـــدون الذين تضرروا به؛ فقد استطـــــاع الصرب الالتفـــاف على الحظر من خلال الاستفادة من وضعهم في الميدان ومن خلال التحالفات التي أقاموها وجميع أنواع المؤامرات.

سادسا، يجب على الأمم المتحدة والوسطاء الأوروبيين أن يشجعـــوا على التوصل الى حل منصف، يجنب، إن أمكن، أي تقسيم للبوسنة والهرسك، أو على الأقل يضمن للبوسنيين دولة قابلة للحياة من الناحية الجغرافيـــة والاقتصادية ويكون لها منفذ على بحر أدرياتيك في الجنـــوب وعلى نهر سيفا في الشمال وتتمكن من توفير المعيشة لمليونين ونصف المليون من السكان.

سابعا، إن البوسنة والهرسك، بسبب ما لحق بها مـــن تدمير وتخريب هائلين، ينبغي أن تتلقى معونة كبيرة وضخمة من جانب المجتمع الدولي من أجل اعادة إعمارها والدفاع عن أراضيها.

ثامنا، وأخيرا، إن أي حل منصف لكي يكون دائما يجب أن تضمنه الأمم المتحدة وبلدان المنطقة لتجنب أي تجدد للصراعات العرقية والطموحات الاقليمية.

ومن جانبنا، فإننا ما زلنا نعتقد أن السبيل الوحيد لحمل القوات الصربية على الامتثال للقانون الدولي هو اتخاذ إجراء دولي فعال ومنظم تنظيما جيدا، وذلك بحرمانها مـــن الدعم الذي يمكنها من تحدي وإزدراء مبادئ الميثاق والقانون الدولي دون وجل ودونما أي عقاب تقريبا. فقد فشلت الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في الحيلولة دون تفاقم أعمال العدوان وعمليات الاستيلاء على المزيد من الأراضي باستخدام القوة.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية يحتوي على عناصر حل منصف ودائم لمشكلة البوسنة والهرسك. إن معالجـــة المشكلة بشكل فوري وفعال سيعمل على ضمان السلـــم والأمن في منطقة حساسة بصورة خاصة وعانت الكثير من المصاعب عبر التاريخ.

والأمم المتحدة بتسوية هذه المشكلة، لن تكون قد أدت واجبها من خلال تنفيذ مبادئ ميثاقها فحسب، ولكنها ستحول أيضا دون حـــــدوث اعتداءات أخرى محتملة وصراعات عرقية كامنة تهدد المنطقة في عالم يسعى الى تحقيق توازن جديد. إن موثوقية منظمتنا في كفة الميزان.

أود في الختام أن أشيد، نيابة عن بلدان اتحاد المغرب العربي، بجميع الذين عملوا دونما كلل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم للمنطقة وبكل أولئك العاملين في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكوميـــة الذين ضحوا دون مقابل وعرضوا حياتهم نفسها أحيانـــا للخطر - من أجل تقديم المساعدة للأشخاص المشرديـــن واللاجئين والمرضى والضحايا الآخرين في هذه الحرب التي تتنافى وزماننا ويحركها الحنين الى عهد مضى.

إن الكفاح البطولي للبوسنيين المسلمين من أجل البقـــاء والدفاع عن أراضيهم وحقوقهم المشروعة والجهود التـــي تبذلهـــا الأمـــم المتحدة وجهود أولئك الآخرين الذين يوفـــرون المساعدة الانسانية ينبغي أن تحظى بدعمنا الكامـــل فضـــلا عـــن عملنا المستديم للإسراع بالتوصل الى حـــل نهائي منصف ومقبول لهذا الصراع الذي، للأسف، بدأت تمله وسائط الاعلام والرأي العـــام وذلك بسبب عجـــز

منظمتنـــا عن الاستجابة لتوقعاتهم على نحو فعال نشط.

ولهذا السبب، تتوجه وفود بلدان اتحاد المغرب العربي بنداء من أجل تحقيق تضامن فعال بين صفوف المجتمع الدولي الذي ينبغي له، وبتصميم حاسم، أن يعبئ كل الامكانات المتاحة من أجل ضمان سيادة المبادئ العالمية للقانون والعدالة في البوسنة والهرسك.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجري مناقشة الجمعية العامة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك مـــرة أخـــرى وسط تطورات وآمال جديدة باقتراب الوصول الى تسوية سلمية عادلة.

بعد مناقشة العام الماضي، أنشأ مجلس الأمن "منطقـــة يحظر فيها الطيران" وأنشأ "مناطق آمنة" وأنشأ المحكمة الدولية وهدد بتوجيه ضربات جوية ضد أولئك الذين يعرقلون قوافل الاغاثة الانسانية وقرر رصد الحدود الصربية البوسنية لمنع تدفق الأسلحة الى البوسنيين الصرب. لكـــن ممـــا يؤسف له أن المجلس لم يستثن البوسنة والهرسك من حظـــر الأسلحة، الأمر الذي حرم شعب البوسنة والهرسك من حقه في الدفاع عن النفس. بينما واصل الصرب "التطهير العرقي".

والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك تلك المستندة الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كانت تتسم بالفتور. إن الافتقار الى الارادة لمتابعتها بتدابير تنفيذية والرد المتردد على المعتدي وضع مجلس الأمن في وضع الضامن غير الفعال للسلم والأمن الدوليين عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن البوسنة والهرسك، وبالتالي لم يكن مما يثير العجب أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان قام في بحر العام، بتوجيه نداء بتوافق الآراء الى مجلس الأمن لوقف الابادة الجماعية الجارية في البوسنة والهرسك. وقد وقف العالم متفرجا وشعب البوسنة والهرسك يخذل مرة أخرى.

إن الطريق الى السلم والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك ما كان ينبغي أن يكون شاقا. فلو ساد حسن النية، واحترام الصرب الاتفاقات السابقة المبرمة بين أطراف الصراع، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بوقف الأعمال القتالية وإنهاء الحصار على إمدادات الاغاثة الانسانية، لاختلف الوضع كثيرا اليوم. وحتى هذا التاريخ، تضطر الحكومة البوسنية الى التفاوض على السلم وسط أصوات المدافع الثقيلة في عاصمتها. وعلى الرغم من محنتها فقد دللت بشكل رائع على حسن النية من خلال تأييدها النشط لمبادرات السلم الأخيرة.

ونعتقـــد أن الحفاظ الفعلي على وقف إطلاق النـــار وإنهاء كل أعمال الاقتتال في جميع أنحاء جمهورية البوسنة والهرســـك سيساعدان على تهيئة المناخ الضروري جدا لاستمرار مفاوضات السلم بصورة مشرفة.

وفيما يتعلق بقوافل الإغاثة الإنسانية، ينبغي على الصرب والكروات الوفاء بالتزاماتهم بضمان التعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية، من أجل السماح بمرور القوافل بسهولة. وينبغي ألا يكون هناك أي تردد بشأن استخدام القوة في أي حال من الأحـــوال عندما تتعرض عملية الغوث الإنسانية للعراقيل من جانب ما يسمى بالسلطات الصربية. ففي الوقت الحالي يعرقل الصرب مرة أخرى تدفق المعونة الغوثية ويسخرون بالمجتمع الدولي. وإنها لحقيقة أن الموقف السلبي لقوة الحماية قد أدى دوما إلى زيادة التحدي الصربي. وعلاوة على ذلك، وبغية تحقيق تأمين الوصـــول للسكان الذين يحتاجون بصورة عاجلة ويائســـة للمعونات الغوثية الإنسانية، يجب فتح مطار توزلا دون أية شروط.

إن المجتمع الدولي وقد كان شاهدا متفرجا على الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك، يجب عليه الآن أن يتحمـــل المسؤولية عن توفير جميع الوسائل الضرورية للحكومة البوسنية كي تحتفظ بدولة قابلة على البقاء ذات مجتمع ديمقراطي متعدد الثقافات. وعليه، فإن عاصمتها سراييفو، يجب الاحتفاظ بها كمركز متعدد الثقافات والطوائف والأديان. ويجب إزالة جميع الأسلحة الثقيلة المتمركزة حول هذه المدينة، ويجب رفع الحصار نهائيا.

وأي اتفاق محتمل للسلم يجب أيضا أن يشتمل على أحكام لضمان التنفيذ الفعال. إن الريبة بين الأطراف، بسبب السجل الأسود للصرب في احترام التزاماتهم، تقتضي رصد الامتثال للاتفاق والتحقق منه. وفي هذا الصدد ينبغي احترام الشواغل والتوقعات المشروعة للحكومة البوسنية. واية تسوية نهائية يجب أن تشمل على ضمانات دولية لأمن البوسنة والهرسك في المستقبل.

إن نهج "الترغيب والترهيب" الذي كان وراء مبادرة السلم الأخيرة ينبغي النظر إليه بحذر شديد. إن الجزاءات الاقتصادية ضـــد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية "الصرب والجبل الأسود" فرضها مجلس الأمن

في أعقاب العدوان السافر ضد البوسنة والهرسك والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

وحكومة بلادي ترفض رفضا تاما أي تلميح يساوي بين الضحية والمعتدي في المسؤولية عن الفظائع المرتكبة في البوسنة والهرسك. إن هذه المحاولات تمثل خيانة وتشويها للوقائع. وليس هناك من شك حول من يتحمل مسؤولية المأساة الجارية في البوسنة والهرسك، وحول من تعين عليهم الدفاع عن أنفسهم وأيديهم مغلولة إلى ظهورهم ضد المعتدين المدججين بالأسلحة.

ومنذ بداية الأزمة شعرنا بالقلق الشديد حيال خطر انتشار الصراع خارج حدود البوسنة والهرسك. وكبلد من بلدان البلقان له علاقات وثيقة، تاريخية وثقافية، مع الكثير من شعوب المنطقة، من الطبيعي أن نشعر بالقلق حيال مصير شعب البوسنة والهرسك.

لقد اتخذت تركيا حتى الآن موقفا نشطا في دعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية، وسنواصل ذلك. لقد قمنا بتعبئة جميع الوسائل المتاحة لنا، إنسانية ومالية، للمساعدة في شفاء جراح شعب البوسنة والهرسك المحاصر. وفتحنا أبوابنا أمام أولئك الذين اقتلعوا من أراضي آبائهم واستخدمنا كل القنوات لمساعدة حكومة البوسنة وكرواتيا في الوصول إلى تفاهم متبادل. ومع أننا مُنعنا من المشاركة في قوة الحماية فإننا نجدد عروضنا للمشاركة والاضطلاع بدور إيجابي في أي جهد دولي لحفظ السلم. وسنواصل دعم كل جهد جاد يؤدي في نهاية الأمر إلى تسوية عادلة. وبعد تحقيق سلم دائم وناجح، سنركز جهودنا على المساعدة في إنعاش وتعمير ذلك البلد المدمر. وسنحاول إصلاح الجسور التي كانت تربط قبل وقت قريب بين شعوب البوسنة والهرسك بدلا من أن تفصل بينها.

إننا نطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تأييد مشروع القرار المعروض علينا. ونرى أنه متوازن. إنه يبعث بالرسالة الصحيحة للمعتدين الصرب والمتعاونين معهم.

في الختام، أود أن أعرب عن مشاعر الإعجاب التي نشعر بها تجاه شعب البوسنة والهرسك، هذا الشعب الذي صمد بشجاعة في وجه الآلام والمعاناة التي حلت به، ليس فقط من جانب المعتدي، وإنما من جانب أولئك الذين نظروا إليه باستمرار باعتباره الطرف الأضعف في الصراع. ويمكن لشعب البوسنة أن يطمئن إلى دعمنا التام وغير المشروط.

السيد شكرتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البند الذي نناقشه اليوم يتصل بمسألة من أهم المسائل التي ما برحنا نتناولها منذ ما يزيد على العام. إنه يتصل بحل صراع من أكثر الصراعات التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية مأساوية، ويتصل بسيرة النظام الدولي وضمان احترام المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويتصل أيضا باستعادة العدالة والحفاظ على موثوقية منظمتنا.

لقد انقضى ما يزيد على ١٩ شهرا منذ أن شن الصرب عدوانهم الوحشي على البوسنة والهرسك، وهي دولة عضوة في الأمم المتحدة، إن نتائج العدوان تزداد سوءا مع مرور كل يوم. لقد تسبب العدوان الصربي الذي ارتكبته القوات الصربية العسكرية وشبه العسكرية في معاناة إنسانية شديدة. لقد قتل ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، واضطر الملايين من اللاجئين إلى ترك ديارهم، واغتصبت ألوف النساء المسلمات، ودمرت الممتلكات بما فيها المعالم التاريخية والثقافية. هذه بعض من الفظاعات المفجعة التي أسفر عنها الصراع الضاري في البوسنة والهرسك. إن الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي" اللذين يرتكبان دون عقاب، يتهددان هذا الشعب المسلم بالفناء. وثمة سجل مؤسف آخر لهذا الصراع يتمثل في أن ضحايا الصراع، أي الشعب المسلم لا يستطيع الدفاع عن نفسه لأنه منع من الحصول على الوسائل الضرورية للحماية من الفناء. إن الشتاء، الذي بدأ فعلا في المدن والقرى المحاصرة، يتهدد الناس بالمجاعة والموت بردا.

في ظل هذه الظروف، نقدر تقديرا عاليا الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي، ولا سيما جهود الأمم المتحدة، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد ساعد توصيل المساعدة الإنسانية على تخفيف المعاناة الإنسانية والخسارة في الأرواح. ومع ذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء إعاقة قوافل المساعدة الإنسانية، خصوصا من جانب القوات الصربية.

ولقد أيدت جمهورية ألبانيا تمام التأييد الأعمال التي اضطلع بها المجتمع الدولي لوقف الحرب في البوسنة والهرسك. وأيدت دون تحفظ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على صربيا والجبل الأسود، والتي تستهدف وضع حد للصراع. كما شاركت بنشاط في

جهود المجتمع الدولي لضمان التطبيق التام لتلك الجزاءات.

ورحبنا بقرار مجلس الأمن القاضي بإنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونرحب ترحيبا حارا ببدء أعمالها في الآونة الأخيرة، ونتمنى أن تنجز المحكمة أعمالها بنجاح. إن أعمال الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي" والاغتصاب وغير ذلك من الجرائم المخزية التي أثارت غضب الضمير العالمي يجب ألا تفلت من العقاب.

ومما يؤسف له أشد الأسف أن المجتمع الدولي عجز حتى الآن عن وقف الحرب في البوسنة والهرسك. إن هذا الصراع يمثل تحديا للمجتمع الدولي. فالأحداث التي تجري هناك تدلنا على أنه دون رد جماعي لا يمكن وقف أعمال الإبادة الجماعية الوحشية والممارسة البغيضة المتمثلة بـ "التطهير العرقي". وقد كان للجزاءات ضد صربيا والجبل الأسود أثر هام في حمل المعتدي على الجلوس إلى مائدة المفاوضات، ونأمل أن تلعب دورا كبيرا في وضع نهاية للحرب. ونعتقد أن الجزاءات لو اقترنت برد عسكري مناسب على العدوان، لكان النزاع في البوسنة والهرسك قد توقف قبل أن يتخذ أبعاده المأساوية الحالية. وترى حكومة بلادي أن تنفيذ الجزاءات أمر حاسم للجهود الرامية للتوصل إلى حل دائم للصراع.

ونحن نسلم بمعاناة البلدان الآخرى، وخصوصا البلدان المجاورة، بسبب نظام الجزاءات. وألبانيا هي من بين تلك البلدان التي لحقت بها خسائر اقتصادية كبيرة، وهي تواجه صعوبات اقتصادية. إلا أن الرفع المبكر للجزاءات أو أي تعليق أو تخفيف لها في هذه المرحلة سيكون خطأ وسيترك أثرا سلبيا كبيرا على حل الصراع.

وفي الوقت الذي لا يبدي فيه الطرف الصربي أية علامة لقبول حوار جاد، ولا تزال فيه آلة حرب سلطات بلغراد غير متأثرة، لابد للجزاءات أن تثبت فعاليتها. إن المجتمع الدولي يجب أن يكون حريصا جدا على ألا يعطي إشارات خاطئة قد تشجع المعتدي.

إن جمهورية ألبانيا تؤيد أي حل من شأنه أن يستند إلى اتفاق حر ومنصف يتوصل إليه بين أطراف الصراع. وفي هذا السياق، نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى وضع الحكومة البوسنية الصعب. فمن ناحية، تواجه تلك الحكومة معاناة إنسانية في بلدها ولا تزال تحرم من حماية الشعب المسلم بسبب حظر توريد السلاح المفروض على البوسنة والهرسك. ومن ناحية أخرى، يسيطر المعتدي المسلح تسليحا جيدا على ٧٠ في المائة من الأراضي عن طريق "التطهير العرقي" الإجباري. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة البوسنية ليكفل اشتراكها في محادثات السلم على قدم المساواة.

إن الحالة في أجزاء أخرى من أراضي يوغوسلافيا السابقة خطيرة ومتدهورة، وبخاصة في كوسوفو. وأرجحية تصاعد الصراع هناك حقيقة واقعة. إن انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة، والقمع الواسع النطاق الذي تمارسه السلطات الصربية ضد السكان الألبانيين هناك، ووجود الجيش والشرطة المدججة بالسلاح هناك، ومستوى التوتر المرتفع، الذي زاد بعد طرد بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، كل هذا يجعل من الواضح أن انتشار الصراع في البوسنة والهرسك أمر محتمل تماما. لذلك، نطلب مرة أخرى من المنظمة أن تتخذ تدابير إجراءات فورية، بما في ذلك التنفيذ الصارم للجزاءات، بغرض منع إمتداد الصراع إلى أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة.

إن ألبانيا، باعتبارها من مقدمي مشروع القرار A/48/L.50 المعروض علينا اليوم، تؤيده تأييدا قويا. إن اعتماد مشروع القرار هذا سيكون تأييدا إضافيا من جانب المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى إنهاء الصراع في البوسنة والهرسك. وسيكون تعبيرا واضحا عن كون المنظمة مصممة على التمسك بمبادئها وأهدافها. وعن طريق مشروع القرار هذا نوضح أن العدوان يجب أن يعاقب عليه، وأننا ندين "التطهير العرقي" والابادة. ونؤكد مجددا أن الذين يرتكبون الجرائم ضد السلم والانسانية سيحاسبون عليها.

السيد ووكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

عندما صوتت الولايات المتحدة مؤيدة القرار المقابل لهذا القرار في العام الماضي، كان أملنا أن الحاجة ستنتفي الى قيام الجمعية العامة بالتصويت على مشروع قرار مماثل في هذه الدورة. ولسوء الحظ، أن تلك الآمال حطمتها سنة أخرى من الحرب العدوانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

وأحدا أكثر جوانب الأزمة البوسنية إثارة هو

أنها تضطرنا إلى مواجهة عدد من الحقائق المفزعة. فهناك دون شك كون قدر كبير من المعاناة الانسانية التي عصفت خلال العامين الماضيين بيوغوسلافيا السابقة، وبخاصة بالبوسنة والتي لا يمكن أن توعز ببساطة إلى شدة المعركة. إن "التطهير العرقي"، والاغتصاب الجماعي، ومنع الأغذية والأدوية، وقتل وتعذيب المدنيين، كانت كلها جزءا من استراتيجية عسكرية وسياسية محسوبة. ولئن كان الضحايا والمجرمون موجودين بين جميع أطراف الصراع، ليس هناك شك في أن المسلمين البوسنيين كانوا معظم ضحايا الحرب وأن الصرب البوسنيين ارتكبوا الغالبية العظمى من الأعمال الوحشية التي تفزعنا جميعا.

وفي هذا الشأن لاتزال الولايات المتحدة مصممة على التأكد من أن تصبح محكمة جرائم الحرب بشأن يوغوسلافيا السابقة أداة فعالة لكشف الحقيقة. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على الإمتثال لأحكام القرار بشأن الحاجة إلى تقديم الموارد الضرورية لمعاقبة المسؤولين عن إنتهاكات القانون الدولي. ونذكر جميع الدول، سواء أكانت حاضرة هنا أم لا، بأنها إذا رفضت تسليم الأفراد الخاضعين لسلطتها الذين يتقرر تقديمهم للمحاكمة، فإنها قد تتعرض لجزاءات دولية، بينما يصبح المتهمون منبوذين دوليا ومحصورين داخل حدود بلدانهم.

ونحن نطلب من جميع الدول التي شاركتنا في إدانة الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان في البوسنة خلال العامين الماضيين أن تشاركنا في تأكيد فعالية محكمة جرائم الحرب. إن ضحايا الأعمال الوحشية المرتكبة في البوسنة يصرخون مطالبين بالعدالة، ويجب أن نفعل كل شيء يمكننا لنكفل الاستجابة لتلك الصرخات.

وإذ أضع هذا في الاعتبار، اسمحو لي بأن أضيف شرحا لتفسيرنا للفقرة ٢٥. إن الولايات المتحدة تقدر تقديرا بالغا العمل الذي قامت به لجنة الخبراء، التي أرست أساسا قويا لجهود المدعي العام للمحكمة. ونحن نأمل أن يبدأ المدعي العام بسرعة التحقيق مع منتهكي القانون الانساني الدولي في يوغسلافيا السابقة ومحاكمتهم. ونحن نؤيد استمرار اللجنة في جمع المعلومات إلى أن يتم نقل أنشطتها إلى مكتب المدعي العام، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣). ونحن نرى أن مكتب المدعي العام لمحكمة جرائم الحرب، بمجرد ممارسته العمل بالكامل، يجب أن يقوم بجميع الوظائف الحالية التي تقوم بها اللجنة. وإن الانتقال التام والكامل ضروري لحماية سلطة مكتب المدعي العام ونزاهة العملية بأكملها.

إن آراء حكومة بلادي بالنسبة لما يحتاج القيام به في البوسنة لم تتغير. ونحن نتمسك بقراراتنا السابقة. ويجب على الجانب الصربي أن يفهم أن بداية دخوله إلى العالم المتحضر وتخفيف الضغط الدولي مستحيلان ما لم يتوصل إلى اتفاق سلام، وما لم يعرب هو عن رغبة مخلصة في تنفيذه.

لا ينبغي لأحد أن يفسر مشروع القرار (A/48/L.50) على أنه دعوة لتأخير، أو التشجيع على تأخير، التوصل إلى اتفاق تفاوضي، لأن مشروع القرار يتكلم بحق عن الثمن الباهظ الذي دفعه ضحايا أبرياء لعدم توفر تسوية. وذلك، في رأي حكومة بلادي، جزء هام من معنى ومقصد مشروع القرار: لتأكيد أولوية الشواغل الانسانية. وبينما المعاناة الانسانية التي يسببها هذا الصراع كل يوم لا يمكن إنهاؤها في آخر الأمر دون تسوية تفاوضية، فإننا - أطراف الصراع وجميع الأطراف المعنية - يجب أن نعمل على وصول المساعدة الانسانية إلى الضحايا الأبرياء. ولا تزال الولايات المتحدة راغبة في الوفاء بنصيبها للمساعدة على تخفيف المعاناة الانسانية في يوغوسلافيا السابقة. والواقع، أن الولايات المتحدة قدمت منذ عام ١٩٩١ مساعدات إنسانية تتجاوز ٤٤٧ مليونا من الدولارات الأمريكية. وسنواصل رصد الاحتياجات الانسانية وسننظر في المزيد من الاعتمادات على النحو المطلوب.

وبمقتضى مشروع القرار محل المناقشة هنا، تدعو الجمعية العامة الأطراف والمجتمع الدولي إلى أداء أشياء عديدة والى الامتناع عن أداء أشياء عديدة، القائمة طويلة وذلك، للأسف، لأن الصراع في البوسنة، كما هو الحال في كرواتيا، لابد أن يحل مع هذا بالوسيلة الوحيدة الممكنة: الاتفاق الطوعي من جانب الأطراف على تسوية سياسية تتوفر لها مقومات النجاح. وهذا الموضوع، بالنسبة لحكومة بلادي، هو جوهر مشروع القرار. ونأمل أن تساعد الجهود الجديرة بالثناء، التي يبذلها اللورد أوين والسيد ستولتنبرغ بالمشاركة النشطة من جانب الاتحاد الأوروبي، والأطراف على التوصل، في نهاية المطاف، إلى اتفاق عادل ومتفق عليه بحرية على حد سواء.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأساس الصلب لسياسة المجتمع الدولي تجاه البوسنة والهرسك كان حتى الآن يستهدف معالجة الآثار الانسانية المروعة للحرب.

على الرغم من أن جمهورية كرواتيا نفسها تضررت بآثار عدوان بلغراد، فإنها لا تزال في طليعة الجهود الإنسانية تلك. فحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، كانت الحكومة الكرواتية قد أنفقت ما يقدر بـ ٧٧٣ مليون دولار بصورة نفقات مالية مباشرة لتقديم العناية للاجئين البوسنيين، استخدم ما لا يقل عن ثلاثة أرباعها لرعاية اللاجئين البوسنيين المسلمين. ولما كانوا يحصلون مجانا على خدمات النقل العام والتعليم والرعاية الصحية في كرواتيا، فمن المحتمل أن تكون النفقات الإجمالية أعلى من ذلك بكثير. وحسب المعدل الراهن، يحتمل أن تنفق الحكومة الكرواتية مبلغا آخر يصل إلى ٢٠٥ ملايين دولار للعناية بهم خلال فصل الشتاء.

وبالإضافة إلى اللاجئين البوسنيين في كرواتيا البالغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، تقوم حكومة بلادي أيضا برعاية ٢٥٠ ٠٠٠ من رعاياها المشردين، مما جعل نفقاتنا المالية المباشرة في هذا الصدد تصل إلى ١,٥٢ بليون دولار حتى الآن.

وتمكنت حكومة بلادي من تحمل النفقات الاجتماعية الهائلة بفضل الاسهامات الكبيرة من جانب دافعي الضرائب. فقد دفع مواطنو كرواتيا ٣٨ في المائة من دخلهم على شكل ضريبة برامج اجتماعية في عام ١٩٩٢، بالإضافة إلى ضريبة الدخل العادية التي تبلغ ٢٢ في المائة.

وعلى مدى السنتين المنصرمتين تلقت حكومة كرواتيا تعهدات بتقديم مبلغ ٦٤ مليون دولار على شكل هبات لرعاية الأشخاص المشردين واللاجئين، دفع منها حتى الآن ٤٩ مليون دولار. وجميع الهبات تقريبا وردت من المؤسسات الأوروبية الرسمية والخاصة، ونحن نشعر نحوها بعميق الامتنان. ولكنها، وبكل إنصاف، أقل بكثير من أية توقعات معقولة. ويقلقنا بشكل خاص أن هذه المساعدات والمعونات الإعاشية تقل باستمرار بينما يزداد العبء علينا.

وأنتهز هذه الفرصة لكي أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى، ولا سيما الحكومات غير الأوروبية، لكي تنظر على نحو أدق في العبء الذي تتحمله حكومة بلادي والشعب الكرواتي في هذا الصدد؛ وحكومة بلادي بحاجة إلى المساعدة من هذه الحكومات لتقديم الرعاية إلى جميع اللاجئين والمشردين في كرواتيا. وعلى نفس المنوال، تحتاج حكومة بلادي إلى المساعدة من هذه الحكومات للنهوض بسياسة تلزم جميع الأطراف في البوسنة والهرسك بالسلم لا بالحرب.

لقد تغاضى المجتمع الدولي إلى حد كبير عن أهم الأعمال القتالية في البوسنة والهرسك، ما عدا قصف سراييفو، التي وقعت منذ نهاية الربيع، وهي: الهجمات التي شنتها القوات المسلحة للبوسنيين المسلمين ضد جيوب البوسنيين الكروات في وسط البوسنة. وقد تسببت هذه الهجمات بنفقات مالية باهظة تكبدتها كرواتيا بسبب الموجة الجديدة من اللاجئين، والأهم من ذلك أنها أدت إلى خسائر بشرية هائلة للطائفة الكرواتية في البوسنة والهرسك. وحكومة بلادي ليست وحدها التي تنظر إلى هذه اللامبالاة بقلق شديد بل الشعب الكرواتي أيضا.

ويجب أن نتذكر أن الطائفة الكرواتية كانت أول ضحية للعدوان الصربي في البوسنة والهرسك، في رافنو وفي كوبريس، وذلك قبل حصار سراييفو بأشهر. وفضلا عن ذلك، لا نستطيع أن نقلل من أهمية الدور الذي اضطلع به البوسنيون الكروات في مقاومة العدوان الصربي في البوسنة. فلولا مجلس الدفاع الكرواتي لما كانت هناك اليوم جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد اتخذت حكومة بلادي عدة خطوات لإنهاء القتال في البوسنة الوسطى بين المسلمين والكروات، ولا سيما من خلال مساعي وزير خارجيتنا، الذي اجتمع في مناسبات عديدة بكل من القيادتين البوسنية المسلمة والبوسنية الكرواتية. وحاولنا التأثير على الطرفين بما مفاده أن نزاعهما لا يساعد إلا سلطات بلغراد وأعوانها، الذين سيظلون يمثلون التهديد الرئيسي للسلم والاستقرار في المنطقة. غير أن نتائج العدوان الصربي، الذي أجبر ٦٠ في المائة من سكان البوسنة على العيش في ٣٠ في المائة من مساحة أراضيها، يضاف إلى ذلك ندرة الموارد وغياب القانون، عطلت بشكل كبير المبادرات السلمية لحكومة بلادي.

لقد تردت الحرب في البوسنة والهرسك من عدوان صربي واضح على المسلمين والكروات إلى صراع بين الأطراف الثلاثة. والأسوأ من ذلك، أن الصراع أصبح الآن يدور بين "واد وواد"، دون أن يتخذ نمطا واضحا، وأصبحت التحالفات فيه تتغير باستمرار.

بيد أن حكومة بلادي حققت نجاحا أكبر في تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بإيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها في وسط البوسنة والمناطق الأخرى المتضررة. ففي الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عندما تشكلت اللجنة المشتركة المكونة من ممثلين عن البوسنيين المسلمين والبوسنيين الكروات وفرق المعونة الدولية بمبادرة من حكومة بلادي، وحتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، انطلقت ٢٤٤ قافلة تحمل ١٤ ٠٠٠ طن من المواد الغذائية من كرواتيا ومرت عبر الأراضي الواقعة تحت سيطرة البوسنيين الكروات.

ومع أن قوافل المواد الغذائية تعبر بحرية إلى وسط البوسنة، تعرض بعضها مؤخرا للتأخير. لكن هذه القوافل كانت تحمل الامدادات والمواد الأولية ذات الاستخدامات المتعددة. وفي هذا الصدد، نناشد الوكالات الدولية أن تبدي الاهتمام الضروري لتقديم الضمانات بألا يساء استخدام المواد ذات الاستخدامات المتعددة لأغراض عسكرية ضد الجانب البوسني الكرواتي.

لقد شجعنا السلطات البوسنية الكرواتية بصورة متواصلة على اتخاذ تدابير أكثر صرامة تتعلق بالانضباط في صفوف قواتها المسلحة. وسمحنا لأفراد الجيش الكرواتي من ذوي الجنسية المزدوجة بالعودة إلى البوسنة والهرسك واضعين نصب أعينهم بصورة محددة: تعزيز الجناح المعتدل في مجلس الدفاع الكرواتي وبالتالي تحييد العناصر المتطرفة. وستواصل حكومة بلادي ممارسة الضغط على السلطات البوسنية الكرواتية بشأن هذه المسألة الهامة، بهذه الطريقة وبطرق أخرى.

إن حكومة بلادي اتبعت دوما سياسة ترتكز على المفاوضة السياسية وتحقيق السلم لبلدي وللبوسنة والهرسك. ولهذا السبب سعينا وراء المفاوضات حتى قبل بدء الأعمال القتالية، ولهذا نصحنا دوما القيادة البوسنية الكرواتية بقبول خطط السلام التي قام المجتمع الدولي بدور الوسيط فيها. وقد تعاون البوسنيون الكروات في إطار مبادرة المجموعة الأوروبية لإجراء استفتاء بشأن استقلال البوسنة والهرسك، وأيدوا فيما بعد خطة كاتيليرو وخطة فانس - أوين، والآن خطة أوين - ستولتنبرغ كما أبرمت على متن السفينة البريطانية "انفنسيبل".

إن التزام الكروات بالتوصل إلى حل سلمي يتضح ليس في تأييدهم لكل خطط السلام فحسب، وإنما أيضا في تنازلاتهم في خطة أوين - ستولتنبرغ. ولقد سلم الاتحاد الأوروبي بهذا، ولم يطلب من البوسنيين الكروات تقديم أية تنازلات إضافية في جنيف.

وما زال البعض يشجع على إيجاد حل عسكري للأزمة في البوسنة والهرسك، على الرغم من حقيقة عدم تمكن أي طرف من الأطراف من تحريك الخطوط الحالية للجبهة بقدر ملحوظ. ولا نعتقد أن هذا هو الحل الأفضل، إلا إذا كان مشفوعا بالتدخل العسكري الخارجي المصحوب برفع الحظر على السلاح عن ضحيتي العدوان الصربي: أي المسلمين والكروات. وبدلا من ذلك، فإننا نؤيد الضمانات الدولية لتنفيذ خطة السلام، بما في ذلك الانسحاب الصربي من الجمهورية الإسلامية المقترحة. وبما أن المجتمع الدولي تكلم صراحة ضد التدخل ورفع حظر الأسلحة، فإننا قبلنا الخيار الثاني الأفضل للسلم في البوسنة والهرسك: أي خطة أوين - ستولتنبرغ. ونحن أيضا كنا نفضل الخيار الأول، وينبغي ألا نلام إذا تعذر تحقيق أمانينا.

إن مصالح حكومة بلادي في البوسنة والهرسك تم الإعراب عنها بوضوح منذ البداية: حماية أصغر الطوائف الثلاث هناك والحد من مخاطر التقدم العسكري نحو الساحل الأدرياتيكي لكرواتيا. ولدى تقييم الحالة العامة في المنطقة، يجب ألا يغيب عن البال أن أحد الأهداف الرئيسية للحرب يتمثل في الاستحواذ على الساحل الكرواتي.

ونود أن نؤكد مرة أخرى، أنه فيما عدا التدخل العسكري الخارجي ضد جيش بلغراد وأعوانه، فإن التسوية السلمية التي تم التوصل إليها في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة هي أفضل خيار لإنهاء الحرب في البوسنة والهرسك وفي المنطقة. ولهذا السبب أيدت حكومة بلادي بقوة خطة العمل الأخيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي، والتي تتماشى مع مبادرة السلام التي قدمها رئيس بلادي في وقت سابق. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن نظام العقوبات والعزلة الدولية المفروضين على سلطات بلغراد ينطويان على أهمية حاسمة أكبر بالنسبة للتسوية السلمية من أية خيارات عسكرية محدودة. وفي هذا الصدد، نطالب المجتمع الدولي باتخاذ أكبر قدر من الحيطة في تعليق الجزاءات، إذ أثبتت أنها التدبير الوحيد الناجح المتخذ ضد نظام بلغراد.

إن مسألة الجزاءات يجب ألا ترتبط بالبوسنة فقط وإنما أيضا بمشكلة المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة في كرواتيا، بوجب قرار مجلس الأمن ٨٧١ (١٩٩٣). فإذا لم نحل مشكلة الأراضي المحتلة في كرواتيا، فإن تعليق العزلة الدولية والعقوبات ضد صربيا والجبل الأسود قد يفضي إلى حرب جديدة بين كرواتيا وصربيا، تشمل البوسنة أيضا. والتسوية المؤقتة في كرواتيا لن تشكل أكثر من خطوة قصيرة منطقية نحو بناء الثقة لإعادة دمج هذه المناطق في النظام السياسي والقانوني لكرواتيا وفي تحديد الاستقلال الذاتي الثقافي والمحلي للصرب في المنطقة. وعلى بلغراد أن تعترف بالحدود الدولية لكرواتيا قبل السماح لها بالخروج من العزلة الدولية.

ويجب أن أضيف أن حكومتي والشعب الكرواتي شعرا بحزن شديد عند رؤية الصور في وسائط الإعلام فيما يتصل بأهميكي، واستوبين دو، والجسر القديم في موستار، ولكننا ينبغي أن نذكر أيضا أن الأعمال المذكورة لم ترتكبها الأمة الكرواتية: لقد ارتكبتها العناصر البوسنية الكرواتية المتطرفة التي ندين سلوكها الإجرامي بأشد لهجة.

ونأمل باخلاص أن تقدم جرائم الحرب المرتكبة من جانب جميع الأطراف إلى المحكمة الدولية لجرائم الحرب في أسرع وقت ممكن. وهذا سيعزز الوفاق فيما بين الطوائف وسيساعد اللاجئين والمشردين العديدين على الشعور بالأمن عند العودة إلى ديارهم. وبما أن نظام الجزاءات يعتبر أهم العناصر في وقف الحرب، ينبغي أن تكون المحكمة أهم العناصر في إدامة السلم.

في الختام، يمكن لكرواتيا أن تقول بأمانة وبثقة كاملة أنها مع معونتها الإنسانية والمساعدة الحيوية الأخرى في بداية الحرب، ربما تكون مساهمتها في بقاء الطائفة البوسنية المسلمة أكبر من مساهمة أي بلد آخر. وتفخر حكومتي بأن تقول هذا، لأن رغبة الشعب الكرواتي في مساعدة البوسنيين المسلمين تتجاوز سياسات وحقائق البوسنة الوسطى. وهذا أمر يعتبر من الشروط المسبقة للتوفيق والسلم فيما بين شعوب المنطقة.

وستواصل حكومتي جهودها الايجابية فيما يتعلق بالطائفة البوسنية المسلمة، لا سيما بعد أن حققنا السلم وسنبذل جهدا لربط جمهورية الأغلبية المسلمة، من خلال كرواتيا، بأوروبا "النظام" حتى نمنع تصاعد أنشطة العناصر الفوضوية مثل أولئك الذين قتلوا ١٢ مدنيا كرواتيا بريئا في الجزائر قبل بضعة أيام فقط. وقد بدأنا بالفعل تعزيز هذا التعاون من خلال المجلس البوسني الكرواتي الجديد، المشكل من الزعماء الكروات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وهذا سبب آخر يدفع بوفدي إلى تأييد مشروع القرار المعروض علينا.

ومن أجل تحقيق أولويات الأمن الدولي الأوسع نطاقا لن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على أن مساعدة التعمير فيما بعد الحرب ستكون ذات قيمة حيوية لجميع ضحايا العدوان الصربي. وتعتبر حكومتي مسألة الاستقرار الاقتصادي ركنا أساسيا في أية تسوية سلمية ناجحة لأية أزمة وقد اتخذت دائما خطوات جريئة من أجل العمل على استقرار اقتصادها. ونأمل ان تعطي خطة السلام الخاصة بالاتحاد الأوروبي أولوية كاملة لهذه الجوانب الاقتصادية الحيوية من أجل السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

منذ بداية أزمة البوسنة والهرسك، جهدت فنزويلا في القيام بدورها في السعي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، التي تعتبر دون أدنى شك من أصعب المشاكل وأشدها تعقيدا التي تواجه الأمم المتحدة، وقد كانت الحالة في يوغوسلافيا السابقة، طوال السنتين الماضيتين، ولا سيما في البوسنة والهرسك، من بين أشد المسائل حساسية التي طلب الينا كعضو في مجلس الأمن تناولها.

لقد اقترح بلدي، في عدة مناسبات، مع أعضاء المجلس الآخرين الذين ينتمون إلى حركة عدم الانحياز، تقديم ردود قوية وواضحة إزاء الأبعاد المزعجة التي بلغتها هذه الأزمة طوال الوقت. لكن مقترحاتنا لم تحظ بالتأييد إلا في مناسبات قليلة. وان المجتمع الدولي، لأسباب مختلفة، وبسبب الظروف المتغيرة، جعل مشاركتة محدودة على الأرض وسمح لطبيعة الصراع بوضع البارامترات التي يمكن أن يجري التفاوض في إطارها بشأن حل سياسي. ومن الواضح ان الظروف المناسبة للجوء مجلس الأمن إلى جميع الوسائل المتاحة له بموجب الميثاق لم تتحقق. ولم يكن هناك خيار سوى قبول الحقائق السياسية التي تحدد هذه الأزمة ولا تزال تشكل الأنماط الممكنة لحلها.

لقد كانت فنزويلا دائما على قناعة بأنه اذا اتخذ إجراء أكثر تصميما وحزما في المراحل الحرجة المبكرة للأزمة، لكان من الممكن السيطرة على حجم وعنف هذه الحرب على نحو أفضل. وبنفس المنطق،

كان من الواجب إصـــدار تحذيرات واضحة وفعالة إلى جميـــع أولئـــك الذين يسعون إلى تسوية نزاعاتهم الاقليمية، أو العرقية، أو الدينية، أو القوميـــة، بالقوة. ولا تزال القوة المدمرة لهذه الاتجاهات تثبت وجودها، ولا يمكننا أن نشعر بالرضا ازاء الطريقة التي سعى بها المجتمع الدولي، حتى الآن، لمواجهة هذا الصراع الأليم والمأساوي حقا.

لم يواجه عدم الاستقرار في البلقان على نحو سليم، وأن مثاله ينتشر يوما بعد يوم. وقد نقلت الأمم المتحدة المسؤولية السياسية الأساسية عن حل هذا الصـــراع إلى المحافل الاقليمية ومجموعات البلدان المتضررة مباشرة، كما يتبين من مختلف المبادرات المطروحـــة في إطار الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجموعـــة واشنطن. ونتيجة لذلك، ابتعدت الأمم المتحدة عن حل الأزمة في البوسنة والهرسك. وان الارتباطات المتبقية، لا سيما من خلال أحد الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، تتركز على المساعدة على التوصل إلى تسوية سياسية تتفاوض الأطراف المعنية بشأنها مباشرة، والاستجابة للأزمة الانسانية والعمل على ضمان تطبيق نظام الجزاءات. ولا تزال هناك حاجة لتوضيح مجموعة المسؤوليات التي تتحملها الأمم المتحدة في حالة التوصل إلى اتفاق على تسوية سليمة.

إن مشروع القرار الخاص بالبوسنة والهرسك المعروض على الجمعية، يجسد إلى حد كبير، مشاعر القلق التي راودت فنزويلا، والمواقف التي اتخذتها طوال الأزمة وتصميمها على مواصلة السعي من أجل إيجاد حلول تتفق مع المبادئ الرئيسية والأساسية للمنظمة. لكـــن التجربة والحقائق السياسية الدولية السائدة جعلت من المستصوب بالنسبة لنا أن نعطي الأولوية لأي جهد يستهدف إنهـــاء الأعمال العدوانية ووقف أية مخاطرة بتوسيع النشاط العسكري. ويبدو أن الفرصة من أجل الابقاء على دولـــة متعددة الأعراق ومتعددة الديانات في البوسنة والهرسك قد فقدت. لقد كان هناك وقت يعتبر فيه اللجوء إلى جميع الوسائل اللازمة للاحتفاظ بذلك الخيار إمكانية حقيقية، لكن هذا لم يعد ممكنا الآن. وفي وقت من الأوقات شاركت فنزويلا في تبني وجهة النظر هذه، وتبين مواقفنا في مجلس الأمن ذلك.

يتوجب علينا أن نقول اليوم إن تعليق حظر الأسلحة أو تشجيع ممارسة حق الدفاع عن النفس سيعتبر في سياق الحرب في البوسنة والهرسك بمثابة دعـــوة إلى إذكاء نار الحرب وتعميق جذور الصراع، وليست هنـــاك إمكانية سياسية أو عسكرية لاتخاذ خطوات لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه أصلا. إن دور الأمم المتحدة ليس فرض السلم عن طريق الحرب وانما تعزيز السلم من خلال المفاوضات والتوفيق. والتسوية السلمية النزيهة والمنصفة والمستقرة والدائمة، بمشاركة جميع القطاعات المعنية، تعتبر اليوم السبيل الوحيد للخروج من هذا الصراع.

ويشرف فنزويلا أن مواطنا فنزوليا قد عيـــن قاضيا في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ويمكننا أن نطمئن الجمعية بأن السيد رامـــون إسكوبار صالون، قاضي المحكمة الدولية، سيرقى في تنفيذ مهامه بكفاءة بالغة وبكل التفاني والإخلاص الذي يتطلبه هذا المنصب الهام، إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي برمته.

إن فنزويلا تدرك تماما المواقف التي تتخذها البوسنة والهرسك وتحترم حقها في الحصول على قرار من الجمعية العامة بهذا الشأن. غير أن تحليلنا لمشروع القرار، في ضوء الاعتبارات التي ذكرتها، لا سيما فيما يتصل بالفقرتين ١٧ و ١٨ من المنطوق، يفضي بنا إلى الامتناع عن التصويت.

إننا نلاحظ بقلق انه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير قبـــل أن تكـــف أسباب الصـــراع فـــي البوسنة والهرسك ومضاعفاتها المتعددة عن الظهور على جدول أعمالنا وعن الاستحواذ على اهتمامنا. وفنزويلا التي ستنتهي ولايتها في مجلس الأمن بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ستواصل تشجيع أي مبادرة يمكن أن تفضي إلى تحقيـــق حل لهذه المشكلة المؤلمة، وسنواصل تأييد الجهود الرامية إلى وضع حد لهذا الفصل المحزن من التاريـــخ الحديث. إن موقفنا تحدده سياسات موضوعية تسترشد بالتزامنا بالسلم، وتحدده روابط الصداقة التي نحتفظ بها ونرغب في تعزيزها مع جميع الأمم في يوغوسلافيا السابقة.

إننا على ثقة بأن مفاوضات السلم التي ستعقد في جنيف بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر وفي بروكسل في اليوم التالي ستفضي إلى وضع حد للأعمال العدائية وتمهد السبيل لتحقيق حل دائم. واننا كذلك على ثقة بـــأن هذه الاجتماعات ستسفر عن التزام راسخ من جانب جميع الأطراف بتيسير تدفق المساعدة الانسانية، الدولية بغية كفالة أن الشعب المعذب في يوغوسلافيا السابقة، بعدما عاش أهوال الحرب ومضاعفاتها المروعة، سينجو على الأقل من مشقات فصل الشتاء القاسي الذي تعانيه أوروبا بالفعل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.